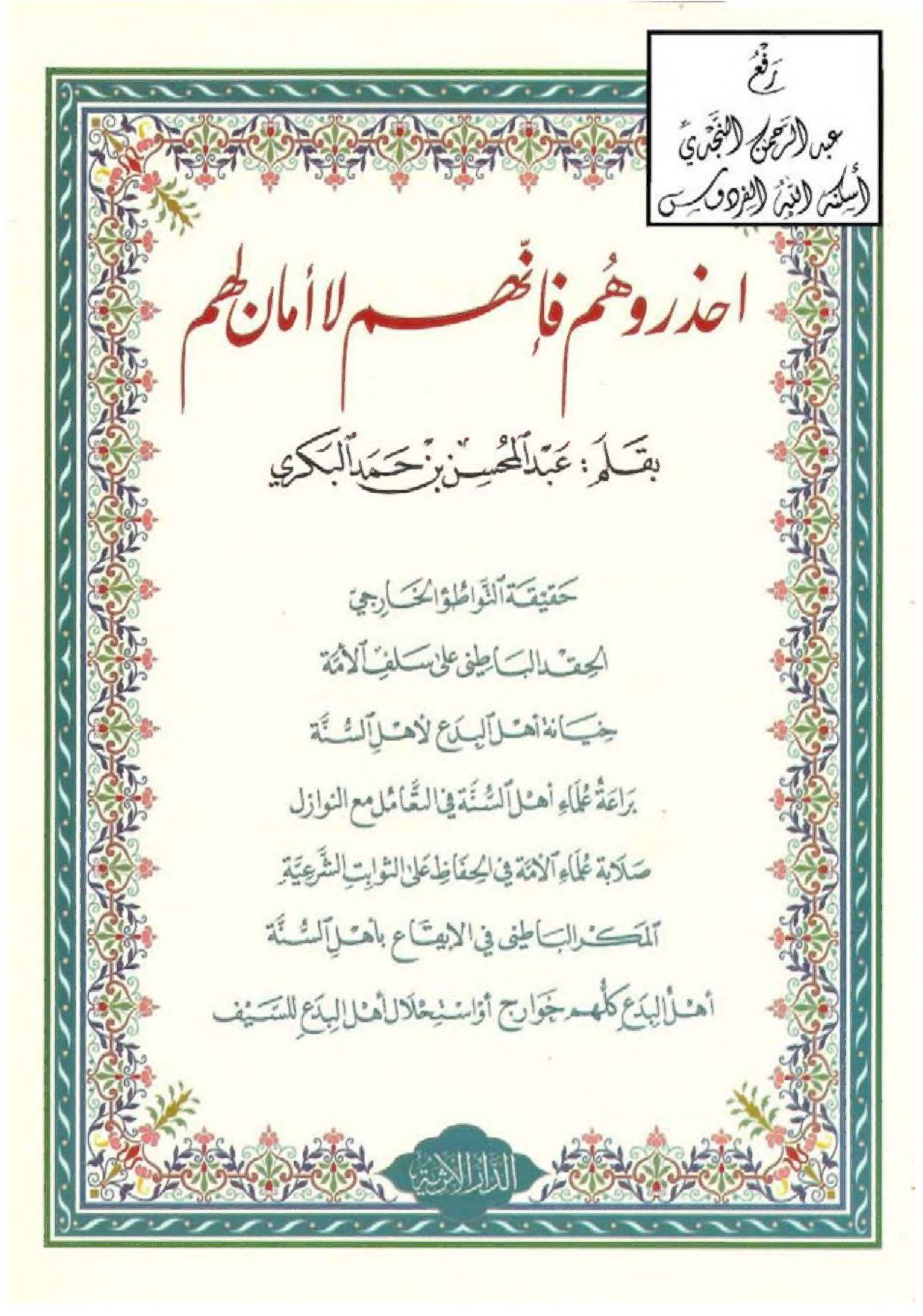


احذروهم فإنهم لا أمان لهم

بقلم: عبد المحسن بن حمد البكري

حقيقة التواطؤ الخارجي

الحقد الباطني على سلف الأمة

خيانة أهل البدع لأهل السنة

براعة علماء أهل السنة في التعامل مع النوازل

صلابة علماء الأمة في الحفاظ على الثوابت الشرعية

المكر الباطني في الإيقاع بأهل السنة

أهل البدع كلهم خوارج أو استحلال أهل البدع للسيف

الدار الأثرية

احذروهم فإنهم لا أمان لهم

* قال السبط ابن التعاويذي:

«طووا مكرهم تحت الضلوع خيانة

فحاق بهم خبث الطوية والمكر».

* قال الإمام الآجري:

«لا ينبغي لمن رأى اجتهاد خارجي قد خرج على إمام عادلاً كان الإمام أو جائراً؛ فخرج، وجمع جماعه، وسل سيفه، واستحل قتال المسلمين؛ فلا ينبغي له أن يغتر بقراءته للقران، ولا بطول قيامه في الصلاة، ولا بدوام صيامه، ولا بحسن ألفاظه في العلم؛ إذا كان مذهبه مذهب الخوارج».

كتبه
عبد المحسن بن حمد البكري

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



عمان - الأردن / خلوي: ٠٠٩٦٢٧٩٥٩٤٣٤٥٦ - تلفاكس: ٠٠٩٦٢٦٥٦٥٨٠٤٥ ص.ب ٩٢٥٥٩٥ - الرمز البريدي ١١١٩٠
البريد الإلكتروني alatharya1423@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا.

أما بعد:

فإن الجهل بحقائق التاريخ، وغياب الحس الواعي في درسه، والعكوف على مصادره ومعطياته، واستنطاق حوادثه وشواهده سيولد -بغير شك- أزمة ثقافية يمكن أن تسهم -وبشكل فعال- في تكوين التشرذم الثقافي بين أبناء الأمة الواحدة، ومن نافلة القول -عندئذٍ- إذا ذكرنا أن سعيًا حثيثًا من بعض الأفراد سيتوجه في محاولة بائسة لطمس بعض الأحداث، أو دفن بعض الجرائم، وفي أحسن حالاته توجيه أبناء الأمة بما يسهم في التواء الحقائق عليها، أو عدم الاكتراث بها؛ خوفًا من الحكم على بعض الرموز أو الشخوص أو الجماعات أو الأفكار بالتضليل، أو الخيانة للأمة والدين.

وحادثتنا التي نقدم لها هذا اليوم هي من هذا الضرب[١]؛ الذي حاول البعض إخفائها أو طمسها أو تشويهها بما يفرغها من محتواها الطبيعي ونصابها الذي يمكن أن توضع فيه، وقد تعددت الأغراض التي تفسر هذا السلوك، إلا أن من أخطرها عند المنصفين هو ما نبع من تقزم ثقافي نتج عنه خشية بلغت حد الرهاب من تحطيم بعض الرموز والأبطال، والقضاء على أفكارهم، وتسفيه معتقداتهم، والاستهتار بمآثرهم.

وتعود خطورة هذا المسلك بما يمثله من مرآه صادقة تعكس المستوى الثقافي والنضوج الفكري لأبناء الأمة، على اعتبار أن الأمة العظيمة هي التي تلد المؤرخ العظيم، والأمة العقيمة التي تلد المؤرخ القزم؛ لأنه يرتد بأصله على الإخلال بأمانة المهنة التي تحتمها صنعة المؤرخ، وتلزمها معاني التدين والأخلاق، ناهيك عن التشوه الفكري في صناعة ضمير الأمة الثقافي، وما يتبع ذلك من تعبئة مضللة لاستعادة أمجاد موهومة، أو مكتسبات مفقودة.

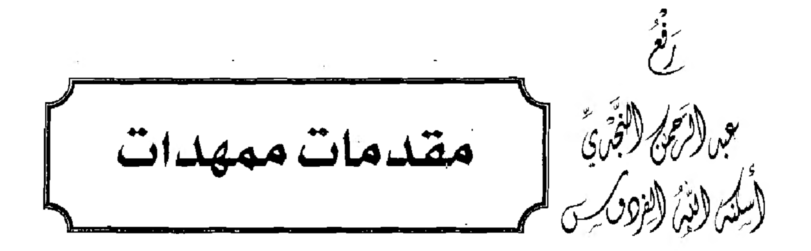
وفي الختام؛ إني لأرجو أن أكون في تسليط الضوء على هذه الحادثة وما رافقها من أخوات، وتقدم عليها من إرهاصات؛ قد أسهمت في بيان الطريق

---

(١) «إنّ الأديب والمفكر والباحث والعالم والفنان؛ يحاولون دائمًا أن يعبروا عما يحيط بهم، وكثيرًا ما اضطر هؤلاء جميعًا إلى أن يسلكوا إلى غاياتهم طريق الرمز الجلي أو طريق الرمز الخفي، وهدفهم من ذلك أن ينبهوا ذوي الفطر الفائقة إلى أن يتلافى هؤلاء في مستقبل حياتهم ما ارتكبه آباؤهم وأجدادهم في الماضي القريب أو في الماضي البعيد؛ غير أن ثمة في كل زمان ومكان قلة من أولئك الذين يحسبون كل صيحة عليهم». «من غبار السنين» (ص ١٤) للأستاذ الكبير عمر فروخ.

الصحيح، والنهج الواضح؛ الذي ارتضيناه لأنفسنا، وجهدنا في أن تكون عليه امتنا وأبنائها، في استعادة مجدهم وحضارتهم العظيمة، والله ولي التوفيق.

□□□



مقدمات ممهدات

لا يخفى على دارس في مجال العلوم الإنسانية اليوم -فضلًا عن الشرعية- أهمية التاريخ، وأثره في صياغة الأفكار، وصناعة الأحداث، واستخدامه كأداة لتربية الشعوب وتهذيبها، وتوجيه النفوس وتحشيدها؛ حتى إن كثيرًا من أصحاب المذاهب الفكرية والفلسفية من يستخدم العنصر التاريخي كوسيلة لتثبيت أرائهم، وتعزيز أفكارهم من خلال إيجاد السند التاريخي لتلك الأفكار والأقوال.

ولما كان علم التاريخ عند المسلمين مصنفًا ضمن العلوم الخادمة للشريعة، وأن المرء المسلم لا يطلب العلم إلا لغاية وهدف يخدم دينه وعقيدته؛ صار من اللزوم بمكان تحديد الغايات، واستنكاه الثمرات المرجوة من دراسة التاريخ، فهو لم يوجد لمجرد المعرفة والتسلية، أو حفظ الحكايات، أو إشباع الرغبات، أو التكثر به في مجالس السمر؛ فهو علم أجل من أن ينظر له هذه النظرة المبتسرة الجائرة.

وليس بنا في هذا الموطن حاجة أو داعية لسرد الأهداف المقصودة من الدرس التاريخي؛ فلهذا موطن آخر[1]، ولكن على أقل تقدير على الباحث أن

---

(١) حسبنا أن نذكر بقوانين التاريخ وبأن أعمال البشر محكومة بتلك القوانين كثيرًا=

يدرك أن من أهم الثمرات العلمية للدرس التاريخي هو: إدراك السنن الإلهية، والتعرف على الحكم الربانية في هذا الكون، فإن لله سننًا في خلقه أرشدنا إليها، وهدانا للتعامل معها؛ فقد قال -سبحانه وتعالى-: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وقال -سبحانه وتعالى-: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر:٤٣].

فقد أمرنا «أن نعتبر بأحوال المتقدمين علينا من هذه الأمة، ومن قبلها من الأمم، وذكر في غير موضع أن سنته في ذلك سنة مطردة وعادة مستمرة، فينبغي للعقلاء أن يعتبروا سنة الله وأيامه في عباده، ودأب الأمم وعاداتهم»[(١)].

والسنة الإلهية: «هي العادة في الأشياء المتماثلة، وهي العادة التي تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول، ولهذا أمر الله بالاعتبار،

= أو قليلًا -بحسب الأحوال المحيطة بأفراد الناس- فإن تلك القوانين تقرب في عدد من الأحيان إلى أن تكون شبيهة بالقوانين الطبيعية وفي الحياة أمور يظنها جانب كبير من الناس بسيرة بينما هي تنكشف بعد عن آثار عميقة في حياتنا الطبيعية وفي حياتنا الاجتماعية أيضًا.

إن نفرًا من أبناء قومنا، وإن نفرًا من غير قومنا -أيضًا- لما وقّعوا على أنفسهم صكوكًا مادية وصكوكًا معنوية، ظنوا أن ما نالوه يوم توقيع تلك الصكوك -أو ما كانوا قد وُعدوا بنيله- هبة كريمة من محسن كريم؛ فإذا بهم اليوم يدفعون مبالغ تلك الصكوك مع الفوائد عليها من أنفسهم في المناسبات القليلة أو من نفوس الناس في معظم الأحيان. «من غبار السنين» (ص ١٣) للأستاذ عمر فروخ.

(١) «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٢٨/ ٤٢٥).

فإنه -سبحانه- إذا حكم في الأمور المتماثلة بحكم؛ فإن ذلك لا ينتقض ولا يتبدل ولا يتحول، وإذا وقع تغيير فذلك لعدم التماثل، وأنه -سبحانه- يسوي بين المتماثلين، ويفرق بين المختلفين؛ كما دل القرآن على هذا في مواضع كقوله -تعالى-: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥].

ومن هذا الباب صارت قصص المتقدمين عبرة لنا، ولولا القياس واطراد فعله وسننه لم يصح الاعتبار بها، والاعتبار إنما يكون إذا كان حكم الشيء حكم نظيره»[١].

«والتاريخ بما يحوي من الحوادث المتشابهة والمواقف المتماثلة يساعد على كشف هذه السنن؛ التي هي غاية في الدقة والعدل والثبات، وفي إدراكنا للسنن الربانية فوائد عظيمة؛ حتى لو لم نقدر على تفادي حدوثها والنجاة منها، حيث يعطينا هذا الإدراك والمعرفة صلابة في الموقف، بخلاف من يجهل مصدر الأحداث؛ فإن الذي يعلم تكون لديه بصيرة وطمأنينة، أما الذي يجهل فليس لديه إلا الحيرة والخوف والقلق»[٢].

والسنن الإلهية تفرض على الأمة المدركة لحقيقة وجودها، والغاية من ذلك الوجود أن تبصر مواطن الزلل في السير البشري؛ فتعمل على تفاديها، وتنظر إلى مواطن الخلل التي تسربت إليها، وكانت سببًا في إهلاك من سبقها من الأمم، فتسعى لإصلاحها، وتدارك الفرط الذي حل بها؛ أو قريبًا من

(١) «جامع الرسائل» (١/ ٥٤).

(٢) «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» (٥٤) محمد صامل السلمي.

ديارها؛ لئلا يصيبها ما أصاب من سبقها[١].

والحديث عن السنن الإلهية بنوعيها: الخارقة، والجارية، والأخيرة بشقيها: الطبيعي، والديني؛ طويل الذيل، كثير النيل، والشأن كما قال بعض السلف: «لكل مقام مقال»، ولكن المار ببائع المسك لن يعدم خيرًا منه، ونحن لن نعدم القراء طرفًا من تلك السنن؛ والتي لها مزيد تعلق بالحادثة التي سنورد سياقها.



فصل

بعضُ السُّنن الإلهية

أولًا: إن البشر يتحملون مسؤولياتهم في الرقي والانحطاط، وفي اتباع الخير والشر؛ حيث أنهم منحوا قدرًا من الحرية والاختيار، وجاءهم من ربهم البيانات، فإذا وجدت الأسباب تبعتها مسبباتها، وإذا وجدت المقدمات أخذت برقاب نتائجها.

ومن آثار هذه السنة الإلهية: الترابط المنهجي والاتساق العلمي بين تقدم المجتمعات وازدهار حضاراتها، وبين سلامة عقيدتها؛ فكلما كان التزام المجتمع بالعقيدة كبيرًا كان حظه من الرقي والتقدم بقدر ذلك، ومتى كانت

---

(١) انظر: «تفسير التاريخ» (١١١) د. عماد الدين خليل.

عقائد المجتمع مشوبة بالبدع ملوثة بالانحراف ظهر ذلك على تماسك المجتمع واستقراره.

«فالبدع التي تخالف دين الرسل كلما ظهرت انتقم الله ممن خالف الرسل، وانتصر لهم، فالإيمان بالرسل والجهاد عن دينه سبب لخير الدنيا والآخرة، وبالعكس البدع والإلحاد ومخالفة ما جاء به الرسل سبب لشر الدنيا والآخرة»[١].

ثانيًا: إن ابتلاء المؤمنين من سنن الله الجارية في نظام الكون وقواعد الاجتماع البشري؛ ليمتاز الصادقون من الكاذبين، وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين، وتكون العاقبة للمتقين الصابرين.

فتارة يكون الابتلاء بالخوف والجوع، وتارة بالفقر وموت الأحبة؛ كما قال -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة:١٥٥]، وقال -أيضًا-: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦][٢].

ثالثًا: مداولة الأيام بين الناس من الرفعة إلى الذلة، ومن الرخاء إلى

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٧٧) لشيخ الإسلام ابن تيمية، وانظر: «مفهوم السنن الإلهية» (٧٢) لحازم زكي محي الدين.

(٢) انظر: «تفسير المنار» (٤، ١٠/ ١٤٧، ٣٠٢) للعلامة رشيد رضا.

الشدة، والعكس.

وفي هذه السنن من الفوائد: تميز أهل الإيمان عن أهل الطغيان، وتفاضل أهل الجنان في العيان عن أهل الجحيم والنيران، قال -سبحانه وتعالى-: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

رابعًا: أن الظلم بأنواعه، وفشوه بين العباد، وضياع العدل، وعدم إقامته من أهم أسباب هلاك الأمم، قال -سبحانه وتعالى-: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾ [الأنبياء: ١١].

خامسًا: استحقاق المؤمنين لنصر الله تفضلًا منه وكرمًا؛ فقد قضى -عز وجل- باستحقاق عسكر الإيمان النصر إذا استقاموا على النهج ولزموا المحجة؛ فقد قال -عز وجل-: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال -سبحانه وتعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧].

سادسًا: من السنن الإلهية: سنة التدافع بين الحق والباطل، والصراع بين الخير والشر.

وهذه السنة ملحوظة بالنظر والتأمل في آيات الكتاب العزيز، والهدي النبوي، والسبر التاريخي لوقائع الوجود وأحداثه، قال -عز وجل-: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ

يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [الحج:٤٠].

وقد وقع لكثير من الباحثين في هذا الموطن خبط، جعل الطريق القويم لفهم هذا السنن الإلهي يلتوي عليه؛ لأنه صار يذوي عن موارد الحق، أو استقى فهمه لذلك من مشرب قَلَّ صفوه وفشا كدره.

والحق أن دفع الباطل لا بد أن يكون ضمن ضوابط شرعية تشرعه، وقواعد علمية تحكمه، وأصول مرعية تنزله؛ وإلا فإن الدفع ينقلب على صاحبه فدع، والخرق يتسع عن الرقع.

وسنة الله في التمكين تتخلف، والنصر يستأخر؛ لا لعدم اطراد سنته الكونية أو شمولها لوقائع الوجود؛ بل لقيام المانع، أو عدم إنتهاض السبب المقتضي لها.

وهذا القيد وأثره من الأهمية بمكان على البعد التربوي عند من يستهدف الإصلاح، وتحصين الجانب الإيماني للأفراد والمجتمعات.

□□□

فصل

منزلة العلماء فقهاء الإسلام، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام الذين خصوا باستنباط الأحكام، وعنوا بضبط قواعد الحلال والحرام

«هم مِنَ الأرض بمنزلة النجوم في السماء؛ بهم يهتدي الحيران في الظلماء، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب، وطاعتهم أفرض عليهم من طاعة الأمهات والآباء بنص الكتاب، قال الله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال عبدالله بن عباس -في إحدى الروايتين عنه-، وجابر بن عبدالله، والحسن البصري، وأبو العالية، وعطاء ابن أبي رباح، والضحاك، ومجاهد -في إحدى الروايتين عنه-: «أولو الأمر: هم العلماء»، وهي إحدى الروايتين عن الإمام أحمد.

وقال أبو هريرة، وابن عباس -في الرواية الأخرى-، وزيد بن أسلم، والسري، ومقاتل: «هم الأمراء»، وهي الرواية الثانية عن أحمد.

والتحقيق أن الأمراء إنما يطاعون إذا أمروا بمقتضى العلم، فطاعتهم

تبع لطاعة العلماء؛ فإن الطاعة إنما تكون في المعروف، وما أوجبه العلم فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول؛ فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء، ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمراء، وكان الناس كلهم لهم تبع؛ كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين، وفساده بفسادهما، كما قال عبدالله بن المبارك وغيره من السلف: «صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسدا فسد الناس»، قيل: من هم؟ قال: «الملوك، والعلماء»»[(١)].

غير أنه لا يشترط في العلماء السلامة من الخطأ ألبتة «لأن فروع كل علم إذا انتشرت وأبتنى بعضها على بعض اشتبهت، وربما تصور تفريعها على أصول مختلفة في العلم الواحد؛ فأشكلت، أو خفي فيها الرجوع إلى بعض الأصول، فأهملها العالم من حيث خفيت عليه، وهي في نفس الأمر على غير ذلك، أو تعارضت وجوه الشبه، فتشابه الأمر فيذهب على العالم الأرجح من وجوه الترجيح وأشباه ذلك، فلا يقدح في كونه عالـمًا، ولا يضر في كونه إمامًا مقتدى به، فإن قصر عن استيفاء الشروط نقص عن رتبة الكمال بمقدار ذلك النقصان، فلا يستحق الرتبة الكمالية ما لم يكمل ما ينقص»[(٢)].

وقد أجاد من صنف في أبواب العلم عندما بين فضل العلم وأهله، وحذر في الوقت ذاته من خطورة زلتهم وفساد تقليدهم في كل ما يقولون،

---

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ١٠).

(٢) «الموافقات» (١/ ٩٢-٩٣) للإمام الشاطبي.

«فالعالم قد يزل ولا بد؛ إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، وينزل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وحرموه، وذموا أهله. وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم؛ فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولا بد، فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويشرعون ما لم يشرع، ولا بد لهم من ذلك؛ إذ كانت العصمة منتفية عمن قلدوه؛ فالخطأ واقع منه ولا بد.

ومن المعلوم أن المخوف في زلة العالم تقليده فيها؛ إذ لولا التقليد لم يخف من زلة العالم على غيره، فإذا عرف أنها زلة لم يجز له أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين، فإنه اتباع للخطأ على عمد، ومن لم يعرف أنها زلة فهو أعذر منه، وكلاهما مفرط فيما أمر به»[1].

وقد يرتقي الأمر بالمتابع على عمد لهوى لاح له في نفسه إلى أن يعاقب بالثلب في دينه، والنقص في رغبته، والوهن في طلبه، ويرتد به الأمر إلى تتبع رخيص الأقوال، والسعي لتحصيل غثيثها[2].

ورضي الله عن معاذ بن جبل عندما قال: «إن من ورائكم فتنًا يكثر فيها المال، ويفتح فيها القرآن؛ حتى يأخذه المؤمن والمنافق، والرجل والمرأة، والصغير والكبير، والعبد والحر، فيوشك قائل أن يقول: ما للناس لا

---

(١) «إعلام الموقعين» (٢/ ١٧٣-١٧٤)، وانظر: (٣/ ٢٩٥-٢٩٨) فإنه هامٌّ جدًّا.

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٥٨).

يتبعوني؛ وقد قرأت القرآن؟! ما هم بمتبعي حتى أبتدع لهم غيره!

فإياكم وما أبتدع، فإن ما أبتدع ضلالة.

وأحذركم زيغة الحكيم؛ فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق.

قال (أي: يزيد بن عميرة الراوي عن معاذ): قلت: ما يدريني -رحمك الله- أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟

قال بلى؛ اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال لها: ما هذه؟! ولا يثنينك ذلك عنه؛ فإنه لعله أن يراجع، وتلق الحق إذا سمعته، فإن على الحق نورًا». رواه أبو داود (٤٦١١)، واللالكائي في «شرح أصول أهل السنة» (١/ ٨٩).

□□□

فصل

قاعدة هامة في إنكار المنكر، ومراتبه

اعلم أن «الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد؛ في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن

المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة؛ وإن أدخلت فيها بالتأويل.

فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق رسوله ﷺ؛ أتم دلالة وأصدقها...»[1].

«من أوضح الأمثلة التي تؤكد هذا المعنى وتوضحه: أن النبي ﷺ شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه، وأبغض إلى الله ورسوله؛ فإنه لا يسوغ إنكاره؛ وإن كان الله يبغضه، ويمقت أهله.

وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم؛ فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر.

وقد استأذن الصحابة رسول الله في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «**لا ما أقاموا الصلاة**»، وقال: «**من رأى من أميره ما يكرهه؛ فليصبر، ولا ينزعن يدًا من طاعته**».

ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار؛ رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته؛ فتولد ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله يرى أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكة، وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت، ورده على قواعد

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ١٤-١٦)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٢٧-١٤٢)، و«مناهج العلماء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٦٣-٧٣) لفاروق عبدالمجيد.

إبراهيم، ومنعه من ذلك -مع قدرته عليه- خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك؛ لقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بكفر.

ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد؛ لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه؛ كما وجد سواء»[1].

و«**إنكار المنكر أربع درجات:**

الأولى: أن يزول، ويخلفه ضده.

الثانية: أن يقل؛ وإن لم يزل بجملته.

الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله.

الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه.

فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة»[1].

ولا شك أن الحادثة التي سنوردها، وموقف بعض العلماء منها كانت تدور عندهم بين المراتب الثلاثة الأول، ولم يجل في خاطرهم أنها تكون من الضرب الرابع، وإلا لما أقدموا على عملهم ذاك.

ومناقشتهم وتداولهم في الأمر يشير إلى خشيتهم من الوقوع في المرتبة

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ١٤-١٦)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٢٧-١٤٢)، و«مناهج العلماء» (٦٣-٧٣) لفاروق عبدالمجيد.

الرابعة، أو الخطأ المخوف من آثار أحد طرفي الدرجة الثالثة.

وإذا قدر للتاريخ اليوم أن يعيد نفسه بمعانيه، أو بعجره وبجره؛ فعلى من كان في موقعهم أن يعيد النظر، ويقلب وجوه الرأي، ويتبرأ من عهدة الواجب في استنصاح العلماء الراسخين؛ قبل القيام بأي خطوة أو عمل قد يعود عليهم، أو على أمتهم بالضرر والخطل.

□□□

فصل

شذرة من قواعد أهل السنة والجماعة في معالجة النوازل تديناً وتنزيلاً

قبل البدء بهذا المطلب لا بد من الإشارة السريعة والإلماحة الخاطفة إلى معنى (النوازل) لغة وفقهًا.

النازلة لغة: قال ابن سيده في «المحكم» (٩/ ٤٠): «والنازلة: الشدة من شدائد الدهر، ونزلت عليهم الرحمة، ونزل عليهم العذاب؛ كلاهما على المثل، ونزل بهم الأمر: حلّ»، وانظر: «اللسان» (١٤/ ٢٣٨).

وأطلقت النازلة «على الفتوى الفقهية، ويبدو أنها تطلق عليها إذا كانت جوابًا على قضية واقعة؛ وليس على قضية مفترضة يطرحها الطلبة على الفقيه لاقتناص الفوائد.

وكثر استعمال فقهاء الغرب الإسلامي للفظ (النوازل) إلى جانب الفتاوى والأجوبة بنسبة أقل، واستعملت النوازل في المشرق مثل: «نوازل أبي الليث السمرقندي»، كما أستعمل الحنفية كلمة (الواقعات)؛ وهو مصطلح يخصهم يستعمل مع النوازل كرديف مؤكد؛ كـ«نوازل وواقعات الناطفي».

فالنوازل من النزول، أي: الحلول، لأن مسألة يجهل حكمها تحل بالفرد أو المجتمع، أو للمح معنى الشدة لما يعانيه الفقيه في استخراج حكم النازلة؛ حيث كان السلف لشدة ورعهم يتحرجون من الفتوى، ويسألون: هل نزلت؟

فالنوازل إذن: هي وقائع حقيقية تنزل بالناس، فيتجهون إلى الفقهاء بحثًا عن الفتوى، فهي تمثل جانبًا من الفقه متفاعلًا مع الحياة المحلية لمختلف المجتمعات»[1].

فإذا تم لنا ما أردنا شرحه من معنى النازلة؛ فلننظر الآن إلى:

أولًا: من تكون له أهلية الكلام في النوازل:

قال الإمام ابن القيم في معرض شرحه لأقسام المفتين: «العالم بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة؛ فهو المجتهد في **أحكام النوازل**، يقصد

(١) «صناعة الفتوى» (١٦، ١٨) للعلامة عبدالله بن بية، وانظر: «الفتاوى والتاريخ» (١١) لمحمد المختار ولد السعد، و«فقه النوازل» (١/٩) للعلامة بكر أبو زيد -رحمه الله-.

فيها: موافقة الأدلة الشرعية حيث كانت.

ولا ينافي اجتهاده تقليده لغيره أحيانًا، فلا تجد أحدًا من الأمة إلا وهو مقلد من هو أعلم منه في بعض الأحكام، وقد قال الشافعي -رحمه الله ورضي عنه- في موضع من الحج: «قلته تقليدًا لعطاء».

فهذا النوع الذي يسوغ لهم الإفتاء، ويسوغ استفتائهم، ويتأدى بهم فرض الاجتهاد، وهم الذين قال فيهم النبي ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»، و«هم غرس الله الذين لا يزال يغرسهم في دينه»»[1].

ثانيًا: قال الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء:٨٣].

قال العلامة ابن سعدي في تفسير هذه الآية: «هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق، وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة، والمصالح العامة، ما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم: أن يتثبتوا، ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر؛ بل يردونه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم؛ أهل الرأي، والعلم، والنصح، والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور، ويعرفون المصالح وضدها.

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ٢١٢).

فإن رأوا في إذاعته مصلحة، ونشاط للمؤمنين، وسرورًا لهم وتحرزًا من أعدائهم؛ فعلوا ذلك، وإن رأوا أنه ليس فيه مصلحة، أو فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد على مصلحته؛ لم يذيعوه، ولهذا قال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، أي: يستخرجونه بفكرهم، وآرائهم السديدة، وعلومهم الرشيدة.

وفي هذا دليل لقاعدة أدبية وهي: أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولي من هو أهل لذلك، ويجعل إلى أهله، ولا يتقدم بين أيديهم؛ فإنه أقرب إلى الصواب، وأحرى للسلامة من الخطأ.

وفيه النهي عن العجلة والتسرع لنشر الأمور من حين سماعها، والأمر بالتأمل قبل الكلام، والنظر فيه؛ هل هو مصلحة فيقدم عليه الإنسان؟ أم لا فيحجم عنه؟

ثم قال -تعالى-: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [النساء: ٨٣]، أي: في توفيقكم، وتأديبكم، وتعليمكم ما لم تكونوا تعلمون.

﴿لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]؛ لأن الإنسان بطبعه ظالم جاهل، فلا تأمره نفسه إلا بالشر، فإذا لجأ إلى ربه، وأعتصم به، واجتهد في ذلك؛ لطف به ربه، ووفقه لكل خير، وعصمه من الشيطان الرجيم»[1].

ويقول العلامة محمد رشيد رضا مبينًا وجه الصواب في تفسير هذه الآية، وشارحًا بعض أحكامها: «فالواجب على الجميع تفويض ذلك إلى

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (١٩٠).

الرسول وإلى أولي الأمر في زمنه؛ وإليهم دون غيرهم من بعده، لأن جميع المصالح العامة توكل إليهم.

ومن أمكنه أن يعلم بهذا التفويض شيئًا يستنبطه منهم فليقف عنده؛ ولا يتعده، فإن مثل هذا من حقهم، والناس فيه تبع لهم، ولذلك وجبت فيه طاعتهم، فلا غضاضة في هذا على فرد من أفراد المسلمين، ولا خدشًا لحريته واستقلاله، ولا نيلًا من عزة نفسه! فحسبه أنه حر مستقل في خويصة نفسه، لم يكلف أن يقلد أحد في عقيدته، ولا في عبادته، ولا غير ذلك من شؤونه الخاصة به.

وليس من الحكمة، ولا من العدل، ولا المصلحة أن يسمح له بالتصرف في شؤون الأمة ومصالحها، وأن يفتات عليها في أمورها العامة، وإنما الحكمة والعدل في أن تكون الأمة في مجموعها حرة مستقلة في شؤونها، كالأفراد في خاصة أنفسهم، فلا يتصرف في هذه الشؤون العامة إلا من تثق بهم من أهل الحل والعقد؛ المعبر عنهم في كتاب الله بـ(أولي الأمر)، لأن تصرفهم -وقد وثقت بهم الأمة- هو عين تصرفها، وذلك منتهى ما يمكن أن تكون به سلطتها من نفسها»[١].

وانطلاقًا مما سبق؛ فإن شيخ الإسلام ابن تيمية عندما تكلم على ضرورة التفريق بين قتال المرتدين والخوارج المارقين؛ وأن من خلط بين ذينك النوعين، وقتال البغاة المذكورين في كتاب رب العالمين؛ فقد أتى بلبس

---

(١) «تفسير المنار» (٥/ ٢٤٣ - ٢٤٤).

عظيم! الكتاب والسنة و الأئمة الكبار يتبرؤون منه براءة الذئب من دم يوسف.

عرّج بعد ذلك بإشارة قوية -كعادته في مباحثه- قائلًا: «**وفي الجملة فالبحث في هذه الدقائق من وظيفة خواص أهل العلم**». «منهاج السنة» (٤/ ٥٠٤-٥٤١)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٥١).

ولأهمية هذا الأصل، وخطورة الكلام في النوازل ابتداء؛ كان بعض الفحول يلجئ إلى كلام مَن تقدّمه من العلماء الراسخين في النوازل التي تقترب في ظروفها وملابساتها من النازلة الحادثة التي يراد التوصل إلى حكمها.

وهذا بالطبع لا يكون إلا لقوي العارضة، صافي القريحة، متميزًا في إلحاق النظائر ببعضها، مدركًا للفروق ومحلها؛ وإلا فإن مجرد التشابه الصوري لا يكفي لإلحاق الفرع بأصله، ولا الدعي بأمّهِ.

وممن حكى هذا المسلك عن نفسه: العلّامة أحمد شاكر، في حديثه عن والده الأستاذ محمد شاكر قائلًا: «وكتب في الشؤون السياسية المصرية عشرات من المقالات في الصحف، أبانت عن بعد نظره، وصدق فراسته؛ حتى لقد توقع فيها كثيرًا مما كان بعد سنين، إذ درس مرامي السياسة الإنكليزية في شؤون الأمة المصرية والأمة الإسلامية، وعرف كيف يسعون إلى نيل مقاصدهم؛ حتى لقد كنا في العهد القريب إذا ادلهم الخطب واضطربت الأمور رجعنا إلى مقالاته في الظروف المتشابهة لها؛ فوجدنا أنه يكاد يصف ما نحن فيه، وكأنه يكتبه حين قرأناه! وكأنه ينظر إليه بنور الله!».

«جمهرة المقالات» (٢/٦٧٨).

□□□

فصل

المدخل إلى سياق واقعة أبي يزيد الخارجي

بعض مواقف الدولة العبيدية:

لا نستطيع في هذا الفصل أن نستقصي جميع تلك المواقف، ولا تتبع جل الشوارد، فالبحث لم يكتب لهذا، ولم يرد له أن يكون بهذا الشكل، فللاستقصاء والتتبع موطن آخر؛ لكن الإشارة إلى عيون الأحداث، وما شكلته من تحديات أمام علماء أهل السنة إبان قيام تلك الدولة في بلاد المغرب العربي -على وجه الخصوص- هو ما سنذكره هنا.

وبطبيعة الحال؛ فإن القارئ الفطن سيجعل من هذه المواقف والأحداث **إشارات قوية في تفسير، ولا أقول: تمرير** بعض المواقف والتصرفات التي انتهجها علماء أهل السنة في مواجهة تلك الهجمة الشرسة.

وقبل البدء بالتفصيل لنعرض صورة مجملة لحال أهل السنة في تلك الدولة:

*** حال أهل السنة أيام بني عبيد:**

يقول القاضي عياض: «كان أهل السنة بالقيروان أيام بني عبيد في

حالة شديدة من الاهتضام والتستر، كأنهم ذمة تجري عليهم في كثرة الأيام محن شديدة[١]، ولما أظهر بنو عبيد أمرهم، ونصبوا حسينًا الأعمى السباب -لعنه الله تعالى- في الأسواق للسب بأسجاع لقنها، يوصل منها إلى سب النبي ﷺ في ألفاظ حفظها؛ كقوله -لعنه الله تعالى-: «العنوا الغار وما وعى، والكساء وما حوى»، وغير ذلك، وعلقت رؤوس الأكباش والحمر على أبواب الحوانيت، عليها قراطيس معلقة، مكتوب فيها أسماء الصحابة؛ اشتد الأمر على أهل السنة، فمن تكلم أو تحرك قتل، ومثل به، وذلك في أيام الثالث من بني عبيد، وهو إسماعيل الملقب بالمنصور -لعنه الله تعالى-، سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة». «ترتيب المدارك» (٣/ ٣١٨).

□□□

---

(١) لطيفة: «إن هذه الكلمات لما كانت مدلولاتها من قبيل المشكك -حسب تعبير المناطقة-، وكان ما يلاقيه المرء عند القوم عبارة عن الفرد الكامل -حسب تعبيرهم أيضًا- كان إطلاقها يوهم الذهن أن ما يلاقيه المرء من ذلك شيء بسيط، فكان استعمال هذه الألفاظ غير كاف لحمل الذهن على تصور صورة صادقة مطابقة أو قريبة مما كان يحدث؛ فلتكن على بينة من هذا العجز اللغوي الذي لا مفر منه!». (١٠٢) «أيام فوليما» للعلامة أبي المزايا محمد بن إبراهيم الكتاني.

فصل

التفصيل في سرد مناكر القوم وضلالاتهم

أولًا: الكفر الصراح، واستعلانهم به:

قال القاضي عياض: «كان أبو محمد -أي: الفقيه عبدالله بن إسحاق التبان- شديد التنقيص لهم، والتنفير عنهم، قال بعض أصحابه: كنت معه يومًا بالمنستير، فلما رأى القوم بكى، فقيل له: ما يبكيك؟ فقال: والله ما أخشى عليهم من الذنوب؛ لأن مولاهم كريم، إنما أخشى أن يشكو في كفر بني عبيد فيدخلوا النار...». انظر: «ترتيب المدارك» (٤/ ٥٢١).

وقال -أيضًا-: «قال أبو يوسف بن عبدالله الرعيني في كتابه: أجمع علماء القيروان أبو محمد، وأبو الحسن القابسي، وأبو القاسم بن شبلون، وأبو علي بن خلدون، وأبو بكر الطبني، وأبو بكر بن عذرة: أن حال بن عبيد حال المرتدين والزنادقة؛ بما أظهروه من خلاف الشريعة، فلا يورثون بالإجماع، وحال الزنادقة بما أخفوه من التعطيل». «ترتيب المدارك» (٤/ ٧٢٠)، وانظر: (٤/ ٧١٩) من «ترتيب المدارك» لزامًا.

وقال الإمام الذهبي: «وقد أجمع علماء المغرب على محاربة آل عبيد؛ لما شهروه من الكفر الصراح الذي لا حيلة فيه، وقد رأيت ذلك في تواريخ يصدق بعضها بعضًا». «السير» (١٥/ ١٥٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية «... وهؤلاء القوم يشهد عليهم علماء

الأمة وأئمتها وجماهيرها أنهم كانوا منافقين زنادقة، يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، فإذا قدِّر أن بعض الناس خالفهم في ذلك صار في إيمانهم نزاع مشهور، فالشاهد لهم بالإيمان شاهد لهم بما لا يعلمه؛ إذ ليس معه شيء يدل على إيمانهم مثل ما مع منازعيه مما يدل على نفاقهم وزندقتهم». «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٢٨).

وقال -أيضًا-: «... وكذلك القاضي عبدالجبار بن أحمد[1]، وأمثاله من المعتزلة المتشيعة الذين لا يفضلون على علي غيره، بل يفسقون من قاتله ولم يتب من قتاله، يجعلون هؤلاء من أكابر المنافقين الزنادقة.

فهذه مقالة المعتزلة في حقهم، فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة؟!». «المجموع» (٣٥/ ١٢٩)، وانظر: «السير» (١٥/ ١٥٢).

ومن المظاهر التي عززت القول بكفر القوم وزندقتهم، وتشهد لأقوال العلماء السابقين: ما وقع من بعض دعاتهم والمقدمين في دولتهم؛ فقد قال بدر الدين بن قاضي شهبة: «وكان له (أي: المهدي) دعاة بالمغرب، يدعون الناس إليه وإلى طاعته، ويأخذون عليهم العهود، ويلقون إلى الناس من أمره بحسب عقولهم، فمنهم من يلقون إليه أن المهدي ابن رسول الله، وحجة الله على خلقه، ومنهم من يلقون إليه أنه الله الخالق الرزاق». «الكواكب الدرية في السيرة النورية» (٢٠٥ - ٢٠٦).

«وقد كان أحمد البلوي النحاس يصلي إلى رقادة أيام كون عبيدالله

---

(١) انظر: «تثبيت دلائل النبوة» (٢/ ٦٠٢، ٣٩١).

(أي: المهدي) بها؛ وهي منه إلى المغرب، فلما انتقل إلى المهدية؛ وهي منه إلى الشرق صلى إليها، وكان بعضهم إذا أقسم قال: (وحق عالم الغيب والشهادة مولانا الذي برقادة)». انظر: «البيان المغرب» (١/ ٢٢١-٢٥٧)[1].

---

(١) قال -تعالى-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

وقال -أيضًا-: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢].

وقد علم من خلال النظر في الآيتين الكريمتين أثر التشابه أو التقارب العقدي على تماثل أو تشابه الأقوال والأعمال، يقول الإمام ابن القيم -رحمه الله-: «... وكذلك المشركون على اختلاف شركهم إذا جرّد لهم التوحيد، وتليت عليهم النصوص المبطلة لشركهم اشمأزت قلوبهم، وثقلت عليهم، ولو وجدوا السبيل إلى سد آذانهم لفعلوا، ولذلك تجد أعداء أصحاب رسول الله ﷺ إذا سمعوا نصوص الثناء على الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله ﷺ ثقل ذلك عليهم جدًّا، وأنكرته قلوبهم.

وهذا كله شبه ظاهر، ومثل محقق من إخوانهم من المنافقين في المثل الذي ضربه الله لهم بالماء؛ فإنهم لما تشابهت قلوبهم تشابهت أعمالهم». «إعلام الموقعين» (١/ ١٥٢).

وانطلاقًا من هذا الأصل فإن من تمام الفائدة إلحاق شذرة من أعمال وأقوال بعض الطوائف التي اتصلت بعقيدة القوم بذمام، وكان بينها وبين عقائد العبيديين جذم وثيق -من غير استقصاء أو حصر للشوارد؛ فلذلك موطن آخر-.

فمن تلك الفرق والطوائف: (فرقة الباطنية) بأقسامها المعلومة عند الباحثين[أ]؛ فقد قال الإمام الغزالي: «أنه مذهب ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض، ومفتتحه حصر =

(أ) انظر: «أثر الحركات الباطنية» (ص٣٠) للباحث يوسف إبراهيم.

= مدارك العلوم في قول الإمام المعصوم، وعزل العقول عن أن تكون مدركة للحق؛ لما يعتريها من الشبهات، ويتطرق إلى النظار من الاختلافات، وإيجاب لطلب الحق بطريق التعليم والتعلم، وحكم بأن المعلم المعصوم هو المستبصر، وأنه مطلع من جهة الله على جميع أسرار الشرائع، يهدي إلى الحق، ويكشف عن المشكلات، وأن كل زمان فلا بد فيه من إمام معصوم يرجع إليه فيما يستبهم من أمور الدين.

هذا مبدأ دعوتهم، ثم إنهم بالآخرة يظهرون ما يناقض الشرع وكأنه غاية مقصدهم؛ لأن سبيل دعوتهم ليس بمتعين في فريق واحد، بل يخاطبون كل فريق بما يوافق رأيه؛ بعد أن يظفروا منهم بالانقياد لهم، والموالاة لإمامهم، فيوافقون اليهود والنصارى والمجوس على جملة معتقداتهم، ويقرونهم عليها، فهذه جملة المذاهب». «فضائح الباطنية» (ص ٣٧).

ثم راح يحكي أقوالهم، بل كفرياتهم في أبواب الديانة الكبرى وأصول الاعتقاد (كالإلهية، والنبوات، والحشر، والمعاد)، فمن سفاسفهم في الإلهيات: القول بإلهين قديمين؛ لا أول لوجودهما من حيث الزمان، ويسمى الأول: عقلًا، والثاني: نفسًا، وأن الأول هو التام بالفعل، والثاني بالإضافة إليه ناقص.. إلى آخر هذا الهراء!

وقالوا في النبوات: إن النبي: عبارة عن شخص فاضت عليه من السابق بواسطة التالي قوة قدسية صافية، مهيأة لأن تنتعش عند الاتصال بالنفس الكلية.. إلى آخر ما خبطوا به في هذا الباب!

وأما قولهم في الحشر والمعاد؛ فقد اتفقوا عن آخرهم على إنكار القيامة، وأن هذا العالم لا يتصرم أبد الدهر.

وأما اعتقادهم في التكاليف الشرعية؛ فالمنقول عنهم: الإباحة المطلقة، ورفع الحجاب، واستباحة المحظورات واستحلالها، وإنكار الشرائع.

وجميعهم إذا حوققوا بذلك أنكروا، وادعوا وجوب الالتزام بالشرع؛ ولكن من خلال الإمام المعصوم، حتى إذا ترقت النفوس في درجات الكمال، واطلعت على بواطن الظواهر الشرعية؛ انجلت عنهم القيود، وسقطت التكاليف.

ثم راح يحكي طرفًا من زندقتهم في تأويل ظواهر النصوص الشرعية والأفكار، =

= ثم لم يكن منه -بعد ذلك- إلا أن حكم بكفرهم وكفر من اتخذ من هذه الأقوال شرعةً ودينًا. انظر: «فضائح الباطنية» (ص ١٥١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- مبينًا حقيقة مذهبهم: «وشرح مقاصدهم يطول، وهم كما قال العلماء فيهم: **ظاهر مذهبهم الرفض، وباطنه الكفر المحض**.

وحقيقة أمرهم أنهم لا يؤمنون بنبي من الأنبياء والمرسلين؛ لا بنوح، ولا إبراهيم، ولا موسى، ولا عيسى، ولا محمد -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-.

ولا بشيء من كتب الله المنزلة؛ لا التوراة، ولا الإنجيل، ولا القرآن.

ولا يقرون بأن للعالم خالقًا خلقه ؛ ولا بأن له دينًا أمر به، ولا أن له دارًا يجزي الناس فيها على أعمالهم غير هذه الدار.

وهم تارة يبنون قولهم على مذاهب الفلاسفة الطبيعيين أو الإلهين، وتارة يبنونه على قول المجوس -الذين يعبدون النور-، ويضمون إلى ذلك الرفض». مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٥٢).

وإزاء هذه المخارق والكفريات لم يكن من شيخ الإسلام ولا غيره من علماء الأمة إلا أن حكموا بكفرهم، وغلظوا القول فيهم؛ فقال -رحمه الله-: «هؤلاء أكفر من اليهود والنصارى؛ بل وأكفر من كثير من المشركين، وضررهم على أمة محمد ﷺ أعظم من ضرر الكفار المحاربين مثل: كفار التتار، والفرنج، وغيرهم». انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٥٤-١٥٦).

ومن شايع القوم -بل وأربى عليهم- بعض من ينتسب إلى الأسرة الصفوية(أ)؛ =

(أ) يعود نسب هذه الأسرة إلى السلطان إسماعيل؛ والذي ينتسب بدوره إلى الشيخ حيدر بن الشيخ جنيد ابن الشيخ إبراهيم خواجا علي ابن الشيخ صدر الدين موسى ابن الشيخ صفي الدين بن إسحاق الأردبيلي، وإليه تنسب الأولاد؛ فيقال لهم: الصفويون.

ومن الجدير بالذكر: أن جميع آباء السلطان إسماعيل كانوا من أهل السنة الطرقية؛ حاشا جده جنيدًا. انظر: «الإعلام بأعلام بيت الله الحرام» (ص ١٨٣) للعلّامة قطب الدين النهروالي، و«عنوان المجد» (ص ١٢٠) للعلّامة إبراهيم فصيح صبغة الله الحيدري، وانظر: «الطريقة الصفوية» (ص ١٦) للدكتور كامل الشيبي.

= فقد كان لبعض أجدادهم ومؤسسي حكمهم من الأقوال الغالية ما يقضي منه العجب! فقد نقل العلّامة راغب الطباخ في حوادث سنة (٨٦١) حادثة الشيخ جنيد الأردبيلي -أحد آباء السلطان إسماعيل-، حيث عقد له مجلس حضره القضاة الأربعة.. في قصة طويلة جاء فيها: أنه قد حضرت ورقة من عند الشيخ عبدالكريم تنسب جنيدًا أنه شعاشعي المذهب، وورقة من عند الشيخ أحمد البكرجي أنه تارك للجماعة، ونسب إليه أشياء... إلى آخر ما ذكر، والمهم هو انتسابه إلى المشعشعين، وهي فرقة غالية، تنسب إلى محمد بن فلاح المحلي، وقد حمل -هذا الأخير- الناس على الغلو، وترك الجماعات، ونكاح المحارم، وادّعى حلول روح علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- فيه، وأن أجسامهم لا تموت في الحروب، وأن النار إذا دخلوها لا تضرهم، وقد قتل خلقًا من الناس، واستحل ذلك على أساس أن كل من خالفهم فهو من الكفار. انظر: «أعلام النبلاء» (٣/ ٤٩-٥٠)، و«الطريقة الصفوية» (ص٢٦)، و«تاريخ الدولة» (ص ٤٤-٤٥) للدكتور محمد طقّوش، و«تاريخ العراق» (٣/ ١٥٤-١٥٧).

ومن الجدير بالذكر: أن الحافظ السخاوي نسب ابن فلاحٍ هذا إلى الخوارج في كتابه «الضوء اللامع» (٨/ ٢٨٠)، ولا غرو؛ فقد ثبت عن أيوب السختياني قوله: «كل أهل البدع خوارج؛ لأنهم يستحلون السيف فيمن خالفهم»، وبنحو ذا جاء الأثر عن أبي قلابة. انظر: «الشريعة» (ص ٧٣٠-٧٣١) للإمام الآجري.

أما عن إسماعيل؛ فقد قال العلّامة قطب الدين النهروالي: «وكاد أن يدّعي الربوبية... وكان له عسكر يأتمرون بأمره، وكانوا يعتقدون فيه الألوهية، وأنه لا ينكسر، ولا ينهزم، إلى غير ذلك من الاعتقادات الفاسدة». «الإعلام بأعلام بيت الله الحرام» (ص ١٨٥).

وجزم العلّامة إبراهيم فصيح صبغة الله الحيدري بأنه «قد خرج عن جادة الرفض، وادّعى الربوبية، وكان يسجد له عسكره... وأن عساكره كانت تعتقد فيه الألوهية، وأنه لا ينكسر، ولا يقدر عليه أحد، وكان إذا قتل أميرًا من الأمراء أباح زوجته وأمواله لشخص ما». «عنوان المجد» (ص ١٢٠-١٢١).

ويقول مينورسكي: «... وإذا كان محمد ﷺ رسولًا يحمل رسالة من قبل الله؛ =

وأما عن الأشعار التي قيلت في القوم، والمهاترات التي رافقت هيام بعض الشعراء بهم؛ والتي بلغت حد الكفر؛ فحدث ولا حرج! ولولا الإثقال لنقلنا طرفًا من ذلك الغثاء. انظر: «البيان المغرب» (١/ ٢٢١، ١٦٠) لابن عذاري، وبحث الأستاذ محمد اليعلاوي عن الشعراء في الدولة العبيدية ضمن «حوليات الجامعة التونسية» (١٠/ ٩٥-١٧٥).

وقد جرت من بعض الباحثين فلتة في تعصيبه انتقاد ذلك الغثاء الشعري برأس المؤرخين من أهل السنة، وكأن زخارفها قد عمت عينه عن حقيقتها وما انطوى تحتحها![١]

ثانيًا: سب أصحاب النبي ﷺ والتنقص منهم[٢]:

قال ابن عذاري: «وأظهر عبيدالله التشيع القبيح، وسب أصحاب النبي ﷺ وأزواجه؛ حاشى علي بن أبي طالب، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر، وسلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، وزعم أن أصحاب النبي

=فإن إسماعيل الأول اعتبرَ نفسه وارثًا ومظهرًا حيًّا لله -سبحانه وتعالى-، وقد صرّح أحد جلسائه أن سكان البلاد وندماء بلاطه يقدسونه كما يقدسون الرسول -عليه الصلاة والسلام-، وقد نقل أحدهم أن جنوده كانوا يخوضون المعارك بدون سلاح، معتقدين أن سيدهم إسماعيل سيحفظهم في الحرب». انظر: «حواشي تذكرة الملوك» (ص ١٣).

(١) انظر: «الحياة العلمية في إفريقية» (٢/ ٢٧١) للدكتور يوسف أحمد حوالة.

(٢) انظر عن حكم سب الصحابة -رضي الله عنهم-: «الصارم المسلول» (٥٧٠) لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«السيف المسلول» (٤٢٠) للسبكي، و«رسائل ابن عابدين» (١/ ٣٥٧)، و«الإعلام بقواطع الإسلام» (٢٠٧) لابن حجر الهيتمي.

ارتدوا بعده؛ غير هؤلاء الذين سميناهم». «البيان المغرب» (١/ ١٥٩).

وقال القاضي عياض:

«... نصبوا حسينًا السباب -لعنه الله تعالى- في الأسواق للسب بأسجاع لقنها، يوصل منها إلى سب النبي ﷺ في ألفاظ حفظها؛ كقوله -لعنه الله تعالى-: «العنوا الغار وما وعى، والكساء وما حوى»، وغير ذلك، وعلقت رؤوس الأكباش والحمر على أبواب الحوانيت، عليها قراطيس معلقة، مكتوب فيها أسماء الصحابة»[1]. «ترتيب المدارك» (١/ ٣١٨).

---

(١) قال الإمام الذهبي: «وكان سب الصحابة فاشيًا في أيامه -أي: المستنصر بالله العبيدي-، والسنة غريبة مكتومة؛ حتى أنهم منعوا الحافظ أبا إسحاق الحبال من رواية الحديث وهددوه؛ فامتنع...». «السير» (١٥/ ١٩٦).

وقال شيخ الإسلام: «وكان في أثناء دولتهم يخاف الساكن بمصر أن يروي حديثًا عن رسول الله ﷺ فيقتل؛ كما حكى ذلك إبراهيم بن سعد الحبال صاحب عبدالغني بن سعيد، وامتنع من رواية الحديث خوفًا أن يقتلوه، وكانوا ينادون بين القصرين: من لعن وسب فله دينار وإردب.

وكان بالجامع الأزهر عدة مقاصير يلعن فيها الصحابة، بل يتكلم فيها بالكفر الصريح..». «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٤٩٥).

ومن مظاهر بغضهم وشنأنهم لصحابة رسول الله: أنهم منعوا من التسمي بأسماء كبرائهم ومقدميهم؛ فقد منعت تلك الدولة من التكني بأبي بكر.

قال الدربندي: «لم يكن في جميع الشام من يكنى بأبي بكر غيره»، أي: محمد بن رزق المنيني.

وقال الإمام الذهبي: «وكذا لم يكن يوجد بمصر منذ تملك بنو عبيد أحد يكنى بأبي بكر، وكانت الدنيا تغلي بهم رفضًا وجهلًا». انظر: «السير» (١٧/ ٤٥٣، ٥٥٠). =

= ولا يكاد العجب ينقطع من استمرار هذه الخلة في القوم! فهذا السلطان إسماعيل قد أمر بسب الخلفاء الثلاثة ولعنهم، واتخذ من ذلك شعارًا وامتحانًا لكثير من الولاة والناس، فعندما خطب في أهل تبريز أمرهم بالتبروء وإلا فإن القتل جزاء من يرفض التبروء، وعندما فتح أصفهان -بعد دسيسة من أحد الماليين له- هرب سلطانها مراد آق قوينلوا، فشفعت فيه خالة إسماعيل، وهي في ذات الوقت عمة السلطان مراد آنف الذكر، فشرط إسماعيل لعفوه لعن الخلفاء الثلاثة، فرفض مراد، وقرر الفرار والتوجه إلى شيراز. انظر: «العلاقات الخارجية في العصر الصفوي» (كا - كو)، و«تاريخ الدولة الصفوية» (ص ٥٥) للدكتور محمد طقوش.

ويقول العلّامة علي القاري: «أنه لما ظهر سلطانهم، وفتح ملك العراق -بعد القال والقيل، وفشوا القتال والقتيل-؛ أرسل إلى خراسان مكتوبًا فيه إظهار غلبته في هذا الشأن، وكتب في آخره سب بعض الصحابة من الأكابر والأعيان.

وكان الحافظ المذكور -أي: شيخه معين الدين- خطيبًا في جامع بلد هراة المشهور، فأمر بقراءته فوق المنبر بالإملاء عند حضور العلماء والمشائخ والأمراء، ومن جملتهم: العلامة الولي شيخ الإسلام الهروي، سبط المحقق الرباني سعد الدين التفتازاني، فلما وصل الخطيب إلى محل السب انتقل منه على طريق الأدب، فغضب كلاب القوم بهذا السبب، وقالوا: تركت المقصود الأعظم والمطلوب الأفخم، فأعد الكلام لتكون على وجه التمام! وتوقف الخطيب في ذلك المقام.

فأشار شيخ الإسلام إليه أن يقرأ ما هو المسطور لديه؛ لأن عند الإكراه لا جناح عليه، فأبى عن السب، وصمم على اختيار العزيمة على الرخصة الذميمة، فنزّلوه وقتلوه وحرّقوه». انظر: «شم العوارض» (ص ٨٣-٨٤).

ثم فعلوا بشيخ الإسلام الهروي بعد حين نحوًا من فعلتهم بذاك الخطيب في حادثة ستأتي في موطنها المناسب.

ولم يزل هذا دأب القوم أينما حلّوا وارتحلوا، فعند حصارهم لمدينة البصرة زمن كريم خان، ونزول أهلها بعد الجلاء على أمان أخيه صادق خان؛ الذي فعل من فنون الظلم ما لا تتصور من غيره الظنون! حتى ضاق عن أهلها ساحة الصبر؛ ولاسيما وعلى المنابر يُسَب =

= أبو بكر وعمر وعثمان في السر والجهر، وصارت أمكنة الحديث للحَدَث أمكنة، ومواطن إقامة الخمس لأكارم الصحابة ملعنة. انظر: «مطالع السعود» (ص ١٠٦) للعلّامة عثمان بن سند البصري.

وقد تكلم بعض العلماء على أسباب انهيار ذلك الملك إبان قيام محمود بن أوس الأفغاني على مملكتهم، وانتزاعه رقاعًا شاسعة منها، قائلًا: «بأن سب الأصحاب قد كثر فيما بينهم؛ بحيث صار لديهم قربة بها يتقربون، وعبادة -بزعمهم الفاسد- يتعبدون! وشاع ذلك في بيوتهم وأسواقهم وحوانيتهم وطرقاتهم، بل إنهم يعتقدون تكفير الصحابة -رضي الله عنهم-، ويتكلمون على السيدة عائشة الصديقة -رضي الله عنها، المبرأة بنص القرآن، حبيبة المصطفى سيد ولد عدنان- بكلام لا يصدر -بنص القرآن- إلا من الكافرين، ولا يظهر إلا من القوم الخاسرين». انظر: «حديقة الزوراء» (ص ١٧٢)، وانظر مضمون كتاب العلّامة حسين الراوي مفتي الروملي إلى أهل همدان (ص ١٩٢) من الكتاب نفسه؛ فإنه هام.

ولأهمية هذا الأمر، ولجاج القوم فيه؛ اشترطت الدولة العثمانية في صلح (٩٩٨هـ)، ومعاهدة قصر شيرين سنة (١٠٤٩): أن يكف القوم عن سب الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول، وعن سب الصديقة أم المؤمنين المبرأة عائشة[أ] -رضي الله عنهم جميعًا-.

وقد مثل هذا الشرط الجانب العقدي في بنود ذلك الصلح؛ على اعتباره في مقدمة الأسباب التي أدت إلى نشوب الصراعات بين الطرفين. انظر: «الشاه عباس الكبير» (ص ١١٦-١١٧) للدكتور بديع جمعة خولي، و«تاريخ الدولة» (ص ١٦٤-١٦٥) للدكتور محمد طقوش، و«الحروب العثمانية» (ص ٧٦) للدكتور محمد هريدي.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الموطن: ذاك التوجه المضيء في تاريخ تلك الأسرة؛ والذي تمثل في انتقاد العداء المذهبي ولعن الخلفاء الراشدين: أبي بكر وعمر وعثمان، والسيدة عائشة -رضي الله عنهم جميعًا-، والأمر بالتوقف عن ذلك وإشهاره في المساجد =

(أ) انظر عن حكم سب السيدة عائشة وقذفها: «الصارم المسلول» (٣/ ١٠٥٠) لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«السيف المبلول» (ص ٤١٧) للعلامة السبكي، و«رسائل ابن عابدين» (١/ ٣٥٨)، و«شم العوارض» (ص ٦٠) لعلي القاري.

ثالثًا: قتل بعض العلماء، والتنكيل بهم، وإذلالهم:

قال الإمام أبو الحسن القابسي عن شيوخه الذين أدركهم: «إن الذين ماتوا في دار البحر في المهدية من حين دخل عبيدالله إلى الآن أربعة آلاف رجل في العذاب، ما بين عابد، وعالم، ورجل صالح، ولذلك يقول سهل الوراق: وأحل دار البحر في أغلاله من كان ذا تقوى وذا صلوات». «معالم الإيمان» (٣/ ٣٤).

وقال بدر الدين بن قاضي شهبة متحدثًا عن عبيدالله الملقب بالمهدي: «... قتل من الفقهاء والمحدثين والصالحين جماعة، كان يرسل على الفقهاء والعلماء فيذبحون في فرشهم.

وكان ما قصده: إعدامهم من الوجود؛ ليبقى العالم كالبهائم، فيتمكن

= والطرقات، والأمر بإزالة الشعارات والعبارات التي تتناول ذلك في جميع الأماكن، ورصد المكافآت لمن يمتنع عن السب واللعن؛ كل ذلك تم على يد السلطان إسماعيل الثاني -رحمه الله-. انظر: «تاريخ الدولة» (ص ١١٣) للدكتور محمد سعيد طقوش.

ولم تزل في القوم ذبالة من ذلك الحقد الدفين والجهل الفادح على مر العصور؛ فقد نقل العلامة محب الدين الخطيب عن بعض من التقاه في ثغر البصرة يوم أن كان معتقلًا في سجن الإنكليز سنة (١٣٣٢هـ): أن رجلًا من العرب كان معروفًا، وكان يتنقل بين بعض قرى إيران؛ فقتله القرويون لما علموا أن اسمه (عمر).

«فقلت -أي: الخطيب-: وأي بأس يرونه في اسم (عمر)؟! قالوا: حبًّا بأمير المؤمنين علي...». «مجلة المسلمون» العدد (٥٢/ ٤٦٨)، السنة الأولى.

وقد تسامع الناس من جنس هذه الحوادث التي نزلت في بعض ديار المسلمين اليوم ما صك أسماعهم، وأدهش ألبابهم، وأبهت عقلائهم!

من إفساد عقائدهم وضلالتهم». «الكواكب الدرية» (٢٠٥)، وانظر: «أثر الحركات الباطنية في عرقلة الجهاد ضد الصليبين» (١٧٣).

*** ومن أشهر العلماء الذين قضوا على يد أولئك الطغام:**

أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حسين الضبي، المعروف بابن البرذون.

أمر به وبصاحبه أبي بكر بن الهذيل إلى صاحب القيروان الحسن بن أبي خنزير، فأمر بقتلهما، وطيف بهما مسحوبين على وجوههما قد ربطا إلى بند بغل يجرهما من باب تونس إلى باب أبي الربيع، فصلبا هنالك.

ولم يك من ذنب الأول إلا أنه كان يصرح بإقامة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- للحدود بين يدي عمر بن الخطاب، ويعينه على أموره، وأنه لو لم يكن عنده إمام هدى مستحقًا للتقدمة؛ ما فعل ما فعل.

ثم كان من ذنب الثاني: أن يؤيد وينشر قالة الأول[١]. انظر: «رياض

---

(١) قال ابن عذاري متحدثًا عن مقتل هذين الفقيهين: «وكتب أبو العباس إلى أخيه -أي: عبيد الله-، فعنفه ولامه فيه، وقال: قد أفسدت علينا من أمر البلد وأهله ما كانت بنا حاجة إلى إصلاحه». «البيان المغرب» (١/ ١٥٥).

تأمل في صنيع هذا الرجل! فقد تواصى القوم بهذا الأسلوب، فهذا قائدهم جوهر الصقلي عندما دخل على أهل مصر أمن روعهم، وخدر عزائمهم بقوله «... إقامتكم على مذهبكم، وأن تتركوا على ما كنتم عليه من أداء المفروض في العلم والاجتماع عليه في جوامعكم ومساجدكم، وثباتكم على ما كان عليه سلف الأمة من الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين بعدهم وفقهاء الأمصار الذين جرت لأحكام بمذاهبهم وفتواهم، أن يجري الأذان والصلاة وصيام شهر رمضان وفطره وقيام لياليه، والزكاة، والحج، =

النفوس» (٢/ ٤٨-٥٢)، و«معالم الإيمان» (٢/ ٢٦١)، و«السير» (١٤/ ٢١٥).

وأبو جعفر بن محمد بن محمد خيرون.

وقد قتله القوم بطريقة بشعة، تنبئك عن حقدهم الدفين، ورغبتهم اللاحبة للتشفي؛ ولو كان بأبشع الأساليب، فقد نقل أبو بكر المالكي طريقة مقتله عن أبي الحسن القابسي قائلًا: «ذكر لي من أثق به أنه كان جالسًا عند ابن أبي خنزير في سقيفته؛ حتى دخل عليه شيخ ذو هيئة جميلة، وقد علاه

=والجهاد على ما أمر الله في كتابه ونصه نبيه في سنته». «اتعاظ الحنفا» (١/ ١٨٠)، وانظر -غير مأمور-: «الفاطمية دولة التفاريح والتباريح» (٩-١٠).

ولا غرو! فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وبنو عبيد يتظاهرون بالتشيع، واستولوا من المغرب على ما استولوا عليه، وبنوا المهدية، ثم جاءوا إلى مصر واستولوا عليها مئتي سنة، واستولوا على الحجاز والشام نحو مئة سنة، وملكوا بغداد في فتنة البساسيري، وانضم إليهم الملاحدة في شرق الأرض وغربها، وأهل البدع والأهواء تحب ذلك منهم، ومع هذا فكانوا محتاجين إلى أهل السنة، ومحتاجين إلى مصانعتهم والتقية لهم.

ولهذا رأس مال الرافضة (التقية)، وهي: أن يظهر خلاف ما يبطن؛ كما يفعل المنافق، وقد كان المسلمون في أول الإسلام في غاية الضعف والقلة، وهم يظهرون دينهم ولا يكتمونه». «منهاج السنة» (٦/ ٤٢١).

وقد قال قبل ذلك ما يعد بحق بشرى تسر أهل الإيمان، وتبعث فيهم بارقة الأمل لغد تأذن الله فيه لأهل دينه وأوليائه بالنصر والتمكين، قائلًا: «وكان صار إلى المغرب طوائف من الخوارج والروافض كما كان هؤلاء في المشرق وفي بلاد كثيرة من بلاد الإسلام، ولكن قواعد هذه المدائن لا تستمر على شيء من هذه المذاهب، بل إذا ظهر فيها شيء من هذه المذاهب مدة أقام الله ما بعث به محمدًا من الهدى ودين الحق الذي يظهر على باطلهم».

صغار وسمت وخشوع، وعلى رأسه منديل مهلبي، فلما رآه ابن أبي خنزير: بكى، فقال له: ما الذي أبكاك؟ قال السلطان -يعني: عبيد الله- وجه إلي يأمرني أن آمر بدوس هذا الشيخ حتى يموت؛ وهو ابن خيرون.

قال: ثم أمر به، فأدخل إلى المجلس، ثم بطح على ظهره، وطلع السودان فوق السرير؛ فقفزوا عليه بأرجلهم حتى مات، فلما مات أخذوه وحملوه على بغل، وألقوه في حفير، وذلك لجهاده في الدين، وبغضه لعبيد الله وجنده -رحمة الله تعالى عليه-». «رياض النفوس» (٢/ ٥٣ - ٥٤).

وأبو عبدالله محمد بن عبدالله السدري.

وفي حادثة قتله وجهاده، ودفعه لإفك القوم، وما حدث بعد ذلك من التعاجيب التي تسر عسكر الرحمن، وتخزي حزب الشيطان، فقد قال أبو بكر المالكي: «... لما وقف بين يدي عبيدالله المهدي، قال له: أنت الشاتم لنا، الذاكر عنا أنا أحدثنا في الإسلام الحوادث؟ قال له: نعم؛ أنا القائل ذلك، فقال: وما الذي رأيته منا؟ فأخبره بكل ما يعتقد في الدين والإسلام، وكل ما أحدث فيهما، فقال: أضربوا عنقه، فأخرجوه ليضربوا عنقه، فلما قرب للقتل، قال: اللهم لا تبقه بعدي، ثم قتل -رحمه الله تعالى-...». انظر: «رياض النفوس» (١/ ١٧١)[1].

---

(١) أشار أبو بكر المالكي إلى أن الذي قتله إنما قتله بعد أن سقاه القوم خمرًا؛ فتجرأ على قتله بعد ذلك. انظر: «رياض النفوس» (٢/ ١٧٣).

وفي هذه الحادثة عبرة لأهل زماننا؛ لأن الإقدام على مثل هذه الفعال لا يمكن أن =

ومحمد الشذوني الزاهد، وأبو علي الحسن بن مفرَج الفقيه.

وكان سبب قتلهما أنه «رفع إلى عبيدالله المهدي أنهما يفضلان بعض الصحابة على علي بن أبي طالب، فأمر بقتلهما». «البيان المغرب» (١/ ١٨٧).

وأبو علي بن خلدون -من فقهاء أفريقية وصلحائها-.

وقد ساق القاضي عياض في غضون خبر قتله عجيبة من العجائب، تعيد إلى الذاكرة المقالة التي مفادها أن «التاريخ يعيد نفسه»؛ فقد ذكر القاضي عياض -رحمه الله- حدوث مقتلة عظيمة في القوم في يوم الجمعة منتصف المحرم سنة سبع وأربعمائة، وقد عمّ في غضون ذلك من المرج والاختلاط؛ ما جرّء البعض لأن يفتك ببعض أهل السنة، «فقد حكي أن العامة جاءت تتعلق برجل منهم، اتهموه برأيهم، فمروا به على شيخ من العامة، فسألهم عن تعلقهم به؟ فقالوا: نسير به إلى الفقيه أبي علي بن خلدون، فنأخذ فيه بما يأمر به، فقال لهم الشيخ العامي: لِـمَ لا تقتلوه من الآن؟! فإن كان من القوم أصبتم، وإن كان غير ذلك عجلتم بروحه إلى الجنة من الآن!

ونتيجة لذلك الحدث الجلل، وما خالطه من حوادث؛ رعب المعز بن باديس، فأراد أن يكسر شوكة أهل السنة، فدبر قتل زعيمهم وشيخ دعوتهم، فلما كان يوم الخميس لاثنتي عشر ليلة خلت من شوال من السنة أتى عامل القيروان، ومعه خيل ورجال، فتقدم إلى مسجد أبي علي بعد صلاة العصر؛ وهو جالس وعنده جماعة، فطلع بعض رجالاته إلى المسجد، فقتلوا أبا محمد

= يتصور إلا من فاقد العقل، أو ذابل الحس.

ابن العرب جليسه، وهم يظنونه أبا علي؛ إذ احتقرت عيونهم أبا علي؛ لكونه سناطًا، فلم يظنوه صاحب المجلس، وخرجوا.

فلما عرفوا أنه ليس إياه، رجعوا فقتلوا أبا علي، وتعاودوه بسكاكينهم، وجرحوا جماعة ممن في المسجد، فحمل إلى داره به حشاشة، فتوفي في ليلته.

فارتجت المدينة على إثر ذلك، وثارت الصيحة...». «ترتيب المدارك» (٤/ ٦٢٥-٦٢٦).

ولا يخفى على المتأمل الشبه الكبير بين سفاهة ذلك الشيخ العامي وذهنه الخابي، وجرأة من تسربل اليوم بلباس التقوى، وتلفع برداء الدفاع عن الإسلام، وعن مقرراته ومبادئه! فلا حول ولا قوة إلا بالله العظيم![١]

---

(١) ومن الجدير بالذكر: أن هذا الاستهتار ونظائره من التعصب المقيت، والأعمال غير المنضبطة بقواعد الشرع هي مدعاة للتأزم وظهور الأعمال البشعة من كلا الطرفين تجاه الآخر على تتابع الأيام، وللعلامة علي القاري لفتة لطيفة في هذا الباب؛ جاء فيها: «إن زيادة التعصب والعناد في هذه الطائفة إنما وقعت من تعصبات الطبقة الأزبكية؛ حيث إذا رأوا شخصًا يبتدئ في غسل الأيدي من مرفقيه، أو مسح على رجله، أو وضع حجرًا في مسجده قتلوه، فعارضوهم بأن من غسل رجله، أو مسح رقبته[أ] وأذنه قتلوه، وكل من صلى مرسلًا يديه قتله هؤلاء، فعارضوهم بأن من صلى واضعًا يديه قتلوه، إلى أن زاد التعصب بين الطائفتين؛ فمن سب الصحابة ولو مكرها قتلوه، فزادوا عليهم في القباحة والوقاحة بأن أمروا أهل السنة بسب الصحابة؛ فمن امتنع عنه قتلوه، واشتد الأمر على القبيلتين؛ حتى كان مدار العقيدة على هاتين المسألتين، وكفر كل واحد غيره من الطائفتين». =

(أ) لم يثبت في مسح الرقبة عن النبي ﷺ شيء. انظر: «المنار المنيف» (ص١٢٠) للإمام ابن القيم.

وأبو بكر محمد بن أحمد بن سهل المعروف بابن النابلسي الإمام القدوة.

وقد ضرب هذا الإمام بالجرأة والاستماتة؛ دون الحق والصبر على الأذى في الله، مثلًا خلّد ذكره في التاريخ، ووصم قاتله بالخزي والعار، فقد قال أبو ذر الحافظ: «سجنه بنو عبيد، وصلبوه على السنة، سمعت الدارقطني يذكره ويبكي، ويقول: كان يقول وهو يسلخ: ﴿كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ [الإسراء:٥٨]».

وقال ابن الجوزي: «أقام جوهر القائد لأبي تميم صاحب مصر أبي بكر النابلسي، وكان ينزل الأكواخ، فقال له: بلغنا أنك قلت: إذا كان مع الرجل عشرة أسهم وجب أن يرمي في الروم بسهم، وفينا تسعة، قال: ما قلت هذا! بل قلت: إذا كان معه عشرة أسهم وجب أن يرميكم بتسعة، وأن يرمي العاشر فيكم -أيضًا-، فإنكم غيرتم الملة، وقتلتم الصالحين، وادعيتم نور الإلهية، فشهره، ثم ضربه، ثم أمر يهوديًّا فسلخه». انظر: «السير» (١٦/ ١٤٩)[1].

= انظر: «شم العوارض» (ص ٨٦)- بتصرف، وانظر: «تاريخ الدولة» (ص ٦٥) للدكتور محمد طقوش؛ حيث أشار إلى طرف من ذلك؛ وبخاصة في حديثه عن القائد نجم ثاني وجرائمه في مدينة قارشي؛ حيث قتل خمسة عشر ألفًا من الأهالي والحامية؛ بمن فيهم ثلة من العلماء والأعيان.

ولم يدر هذا المسكين أن أعماله هذه ستلقيه في زبيته عندما ينقض الناس عليه، ويفل أصدقائه المغل في حبل غاربه نتيجة تعصبه وتحامقه في ذلك!

(١) وقد كان لفرق الباطنية نصيب وافر في قتل العلماء واغتيال الفقهاء، فممن=

=طالته يد الغدر: قاضي أصبهان عبيدالله بن علي الخطيبي، وكان -رحمه الله- متجردًا لفضح القوم، وكشف أباطيلهم، وكان -رحمه الله- حذرًا منهم للغاية؛ فكان يلبس تحت ثيابه درعًا! ولكن لا يغني حذر من قدر؛ فقد جاء إليه في يوم الجمعة رجل من الباطنية؛ فدخل بينه وبين أصحابه، وهجم عليه ذلك الخبيث فقتله. انظر: «الذيل» (٢/ ١٥) لابن النجار، و«الكامل» (١٠/ ٤٧١) لابن الأثير، و«دول الإسلام» (٢/ ٣١) للإمام الذهبي.

ومن الفقهاء الذين قضوا على يد القوم: الواعظ أبو جعفر بن المشاط، وهو أحد علماء الشافعية الكبار، وقد قتل هو وشيخه الفقيه الخجندي بنفس الطريقة؛ فعندما كان يدرس ويعظ نزل ذات يوم من كرسيه؛ فاستقبله باطني فطعنه بسكين فقتله. انظر: «الكامل» (١٠/ ٣٦٦، ٣٩٩) لابن الأثير.

ومن القضاة الذين قتلوا: صاعد بن محمد بن عبدالرحمن أبو العلاء، قاضي نيسابور، وقد قتل يوم الفطر بجامع أصبهان. انظر: «الكامل» (١٠/ ٤٧٢) لابن الأثير، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٣) للإمام الذهبي.

ومن العلماء الكبار الذين قتلهم الباطنية: الإمام عبدالواحد بن إسماعيل أبو المحاسن الروياني، الإمام العلم، حامل راية المذهب الشافعي، وقد قتله القوم في المسجد، بعد فراغه من الإملاء. انظر: «الكامل» (١٠/ ٤٧٣)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٦).

ومن القضاة الذين قتلوا -أيضًا-: قاضي القضاة أبو سعد محمد بن نصر بن منصور الهروي، وقد قتلوه في جامع بهمذان، كان قد نزله ليستريح فيه من عناء سفره، فوثب عليه جماعة من الباطنية؛ فطعنوه بسكاكينهم فأردوه قتيلًا. انظر: «الكامل» (١٠/ ٦٣٠)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٩٧).

وممن غدر به القوم: الفقيه أحمد بن الحسين البلخي، وكان قد استدعاه تيرانشاه صاحب كرمان؛ بعد أن انقلب على عقبيه، فلما حضر عنده وباسطه الكلام وأطال الحديث عنده خرج الفقيه المذكور، فأتبعه ببعض رجاله فقتلوه. انظر: «الكامل» (١٠/ ٣٢٠).

وممن يطيب ذكره في هذا الميدان: الوزير العالم الحسن بن علي بن إسحاق نظام الملك؛ فقد غدر به صبي من الباطنية (تزيّا بهيئة الصوفية)؛ بعد أن استغاث به، فتقدم الوزير إليه؛ فأنفذ سكينة في فؤاده. انظر: «المنتظم» (٩/ ٦٦-٦٧) لابن الجوزي، و«وفيات الأعيان» =

=(٢/ ١٣٠) لابن خلكان، و«السير» (١٩/ ٩٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٥٤٣) للإمام الذهبي.

أما من طاله القتل من العلماء على أيدي القوم على تتابع الدول؛ فهم كثرة لا يحصون! فقد نقل العلّامة قطب الدين النهروالي: «أنه -أي: السلطان إسماعيل- قتل عدة من أعاظم العلماء؛ بحيث لم يبق أحدًا من أهل العلم في بلاد العجم، وأُحرق جميع كتبهم ومصاحفهم؛ لأنها مصاحف أهل السنة! وكلما مرّ بقبور المشايخ نبشها وأخرج عظامهم وأحرقها». انظر: «الإعلام بأعلام بيت الله الحرام» (ص ١٨٥)، وانظر: «عنوان المجد» (ص١٢٠-١٢١) للعلّامة إبراهيم فصيح صبغة الله الحيدري.

وحكى الأستاذ جلال الدين محمد في كتابه «تاريخ عباسي»: «أن السلطان عباس نزل في عام (١٠٠٨هـ) ببلدة سمنان، وبسبب تطاول حاكمها عليه، وعدم امتثال أهلها لقوانينه تم اعتقال عدد كبير من السُّنيِّين بها، وأمر بعد ذلك بإطعام جهالهم آذان علمائهم وأنوفهم! ثم حصّل مبلغًا من المال منهم تكفيرًا لجرمهم». انظر: «الشاه عباس الكبير» (ص ١٠٣) للدكتور بديع محمد جمعة.

ويقول محمد بن حسين بن عبدالصمد الشهير ببهاء الدين العاملي، صاحب «الكشكول»: «أنا سُنِّيٌّ أُحب الصحابة! لكن كيف أفعل مع سلطاننا؟! -ويقصد: السلطان عباس-؛ فإنه يقتل العالِم السُّنِّيّ!». انظر عن ملابسات قوله هذا: «خلاصة الأثر» (٣/ ٤٠٨).

ونقل الأستاذ عباس العزاوي حادثة يقضى منها العجب مفادها: «أنه وبعد دخول بغداد بثلاثة أيام إبان حادثة الصوباشي بكر؛ فرق بدفاتر فيها أسماء أهل السنة، وأودع منهم كثرة بيد القوم؛ فعذبوهم بأنواع العذاب، وقتلوا فيهم كثيرًا؛ ليضطروهم على بيان أموالهم وسائر ممتلكاتهم.

وكان في نية الشاه أن يقضي عليهم جميعًا؛ لكن السيد دراج -نقيب الأشراف في بغداد، وكان من رؤساء القوم- قد شفع في الكثيرين، وبيّن للشاه أنهم أصحاب العبا، وكان الرجل صاحب شفقة ورحمة؛ فقام بما قام به، وأنقذ الكثيرين.

ثم إن أهل السنة المدونين في ذلك الدفتر قد قتلوا جميعًا، ومثّلوا ببعض العلماء، =

= وأنالوهم أنواع العذاب والأذى، وقضوا عليهم بصورة يقشعر منها بدن الإنسانية!». انظر: «تاريخ العراق» (٤/ ٢٢٢-٢٢٣).

ومن مشاهير العلماء الذين قضوا على أيديهم: الشيخ معين الدين بن الحافظ زين الدين، أستاذ العلّامة علي القاري في علم القراءة، وكان من أهل زبارتكا، وكان من أول من قتل على أيديهم أيام السلطان إسماعيل الأول.

وقد نقل العلّامة علي القاري حادثة قتله قائلًا: «أرسل إلى خراسان مكتوبًا فيه إظهار غلبته في هذا الشأن، وكتب في آخره سب بعض الصحابة من الأكابر والأعيان.

وكان الحافظ المذكور خطيبًا في جامع بلد (هراة) المشهور، فأمر بقراءته فوق المنبر بالاملاء عند حضور العلماء والمشائخ والأمراء؛ ومن جملتهم: العلامة المولى شيخ الإسلام الهروي سبط المحقق الرباني سعد الدين التفتازاني، فلما وصل الخطيب إلى محل السب انتقل منه على طريق الأدب، فتعصب كلاب الأرفاض لهذا السبب، وقالوا : تركت المقصود الأعظم والمطلوب الأفخم؛ فأعد الكلام لتكون على وجه التمام!

وتوقف الخطيب في ذلك المقام، فأشار شيخ الإسلام إليه أن يقرأ ما هو المسطور لديه؛ لأن عند الإكراه لا جناح عليه، فأبى عن السب، وصمم على اختيار العزيمة على الرخصة الذميمة، فنزّلوه وقتلوه وحرّقوه». انظر: «شم العوارض» (٨٣- ٨٤).

وممن حكى العلّامة القاري مقتله وصبره على ذلك: شيخ الإسلام الهروي -والذي مرّ ذكره قريبًا-، وفي حادثة قتله ورباطة جأشه ما يملأ المسامع عزًّا؛ فقد قال -رحمه الله-: «... ثم لما جاء السلطان إلى خراسان، وطلب شيخ الإسلام وسائر أكابر الزمان، وأمر الشيخ بالسب في ذلك المكان ؛ امتنع عنه رضًا للرحمن، فاعترض عليه بأنك أمرت به الخطيب سابقًا، فكيف تخالف الأمر لاحقًا؟! فقال: ذاك كان فتوى، وهذا -كما ترى- قوى، وأيضًا ذلك الوقت كان أيام الفتنة التامة، وهجوم الخلائق والعامة، وإن اليوم في تحت السلطنة التي تجب عليك فيه العدالة، وسماع ما يتعلق بهذه المقالة، وتصحيح ما يكون العمل به أولى في هذه الحالة... -إلى آخر ما ذكر، ثم قال- فقتله شهيدًا وجعله سعيدًا». انظر: «شم العوارض» (ص ٨٤-٨٥).

وممن قتل من العلماء: الملا علي، وكان حنفيًّا شيخًا كبيرًا، وقد أحضره السلطان =

رابعًا: إهانة العلماء، وتحقيرهم:

* من أولئك العلماء الذين طالهم التحقير والتذليل:

إبراهيم بن عبدالله الزبيري أبو إسحاق.

«فقد امتحن على يدي أبي القاسم بن عبيد الله، فضربه سبعمائة سوط، وحبسه في دار البحر أربعة أشهر؛ بسبب تأليفه كتاب «الإمامة»، وقيل: إن الذي ألفه ابن سحنون». انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٥٢٤).

وأبو بكر بن محمد بن محمد اللباد.

= عباس وقال له: العن الشيخين! فقال: يا سلطان! أنا عشت هذا العمر ما بقي لي غرض في الحياة، لعنة الله على من يلعن أصحاب رسول الله ﷺ! فأخذ السلطان السيف بيده وضربه ضربًا متواليًا؛ حتى قتل شهيدًا سعيدًا. انظر: «خلاصة الأثر» (١/ ٤٢٦).

وكذا قاضي بغداد الذي ولّاه السلطان مراد بعد أن طلب منه السعاية في استرضاء السلطان؛ فوعد خيرًا، فاستمع الشاه لنصيحة بعض خواجه؛ ونصحوه بأن القاضي يكذب عليه، وسيحسن الأمر للسلطان لاسترداد بغداد، فصدّقهم وقتله. انظر: «خلاصة الأثر» (١/ ٤٢٦).

وكذلك نائب المحكمة السيد محمد الخطيب العظيم في بغداد، وكان محمد هذا يجهر في الدعاء على الشاه وفي لعنه على المنبر، فسأله يومًا أن يسمعه تلك الخطبة البليغة! فقال له: لا؛ ولكني أُسمعك مولد النبي ﷺ، ثم سخر الشاه منه قائلًا: كيف تزوج امرأة زوجها حي؟ فقال: فسخ عنها على قاعدة مذهب الشافعي.

وكان نائب المحكمة قد فسخ عقد امرأة لتعذر النفقة؛ فقام السلطان فلعن الشافعي، ولعن بقية الأئمة الأربعة، وضرب السيد محمد بكُلّابٍ أخرجه من لسانه، وصلبه. انظر: خلاصة الأثر» (١/ ٤٢٦).

فقد اتفق له مع بني عبيد محنة، سجن بسببها، ثم أطلق، ومنع من الفتيا والإسماع واجتماع الطلبة عليه؛ حتى توفي، «إلا أن ذلك لم يفت في عضد أبي بكر، ولم يحل دون عزيمته في مواصلة العطاء والدعوة إلى الله، فقام يفتي ويعلم خفية، وكان ابن أبي زيد القيرواني وأبو محمد بن التبان يأتيان إليه، والكتب في أوساطهما وحجزتهما؛ حتى تبتل بأعراقهما خوفًا من بني عبيد أن ينالوهم بمكروه». انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٢٩٠)، و«معالم الإيمان» (٣/ ٢٥).

فعاد هذا العمل مسلكًا متبعًا عند علماء أهل السنة في القيروان، فقد قال حُباشة بن الحسن اليحصبي: «قال لي سعيد بن فحلون البجائي: قيل لي: إن السنة تعرض عليكم اليوم بالقيروان سرًّا؟ فقلت له: نعم». «تاريخ ابن الفرضي» (١/ ١٥٣).

وأبو القاسم حكم بن محمد بن هشام المقرئ.

فقد سجنه عبيدالله من أجل صلابة كانت فيه في السنة، وإنكار شديد على أهل البدع، ثم أطلقه بعد ذلك، ولما أشتد الأمر بأبي القاسم رأى أن لا مناص من الرحيل من ديار القوم؛ فولى وجهه شطر الأندلس، فأكرمه أمير المؤمنين، وأجرى عليه العطاء في ديوان قريش. انظر: «تاريخ ابن الفرضي» (١/ ١٤٣).

وأبو عبدالله بن محمد العباس بن الوليد المعروف بالهذلي العالم الفقيه.

فقد كان له نصيب من وشاية بعض العامة الذين ينتحلون مذهب

القوم، فرفعوا أمره إلى قاضيهم محمد بن عمران النفطي، وقالوا: إن الفقيه يفتي بمذهب مالك، ويطعن بإمامة الأمير ومذهبه، فأمر بضربه عريانًا؛ حتى سال الدم من رأسه، وكان محلوقًا، ثم أركب عريانًا على حمار، وشق به جميع أسواق مدينة القيروان، وحبسه؛ وذلك في شهر رمضان سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، ثم تركه بعد ذلك». انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٢٦٥).

خامسًا: إسقاط بعض الشعائر، وتغيرها، والزيادة فيها:

قال ابن عذاري المراكشي: «وأمر -أي: أبو عبدالله الشيعي- بأن يزاد في الأذان بعد «حي على الصلاة»: «حي على خير العمل»، وأسقط من أذان الفجر «الصلاة خير من النوم»، وأمر بالصلاة على علي بن أبي طالب في الخطب بإثر الصلاة على النبي ﷺ، وعلى فاطمة، والحسن، والحسين، وأظهر التشيع في علي، ومعاداة من قدم عليه من أصحاب النبي ﷺ، وقد ولى على القضاء على مدينة القيروان محمد بن عمر بن يحيى بن عبدالأعلى المروذي(١)

---

(١) كان محمد بن عمر المروذي هذا معتقدًا لمذهب القوم، معروفًا بذلك، فلما دخل عبدالله الشيعي بادر إليه، ودخل في دعوته، ولزمه، فولاه قضاء إفريقية، فتصلب وتكبر، وكانت أيامه صعبةً جدًّا، وأخاف أهل السنة، ثم ذهب عبدالله إلى سجلماسه في طلب عبيد الله، فاستخلف مكانه أبا العباس، وهذا الأخير كان طياشًا عجولًا، لا رأي ولا تدبير، فأطلق يد المروذي، وقوى أمره، وكانت أيامه صعبة جدًّا، وأخاف أهل السنة، وقد نال من بعض الفقهاء ضربًا وحبسًا وقتلًا، وطال أموال الأحباس والحصون، وأخذ سلاح الحصون التي على البحر، وأمر أن يزال من الحصون والمساجد اسم الذي بناها، وأمر بها من السلاطين ويكتب اسم المهدي.

ولما طال على ابن أبي خنزير كثرة ما يأتي به المروذي من العلماء والصلحاء ليقتلهم؛=

= سعى به عند عبيد الله، ومضى فيه إلى المهدية، فقبل عبيدالله قوله، ومكنه منه، فأخذه، وألبسه ملبسًا، ورماه في إسطبل الدواب تمشي عليه، فركضت في بطنه حتى قتلته». انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٥٤-٥٥).

ولم يزل موجودًا من هذا الضرب المائق الراقع الذي استهان بدينه وأمته فباعهما بثمن بخس على مرّ الدهور وكرّ العصور؛ فهذا الصوباشي بكر لما طمع أن يستبد بحكم بغداد وأيس من نوال ذلك كاتب السلطان عباس، وعاقده على تسليم بغداد على أن تكون الخطبة والسكة باسم الأخير فقط، ولما عوتب على ذلك، وذكّر بأصل نحلته ونحلة القوم، قال: أنا أكذب على الشاه؛ إذا رجع الوزير أحمد حافظ لا أطمع بني عثمان ولا السلطان.

فجرت الأمور على غير ما يشتهي، فحاصر السلطان عباس بغداد، وانفضت عساكر الوزير، وبلغ القحط والمحل غايته في بغداد؛ حتى اضطر الناس إلى أكل الموتى، ولما عاين ولده محمد بن بكر الهلاك قرّر مكاتبة السلطان عباس، وتسليمه القلعة سرًّا، فأدخلت عساكر السلطان ليلًا، ودخلها هو صباحًا، فقرعت الطبول، وانقطعت قلوب أهل السنة خوفًا ووجلًا، وامتلأت قلوب القوم سرورًا وفرحًا.

ثم ألقي القبض على بكر؛ فقتله الشاه شر قتلة، وألحق به أخاه عمرًا، ثم نكل بابنه محمد بعد حين. انظر: «خلاصة الأثر» (١/ ٤٢٤) للمحبي، و«تاريخ العراق» (٤/ ٢٢٣-٢٢٤) للأستاذ عباس العزاوي، وانظر عما حلّ بأهل بغداد على إثر ذلك من ألوان المظالم وصور الفضائع: «تاريخ العراق» (٤/ ٢٢٤-٢٢٥).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- كلام نفيس حول أصناف الظلمة، جاء فيه: «وهكذا تجد هذا حال من أعان ظالمًا في الأفعال، فإن الأفعال لا تقع إلا عن إرادة، فالظالم يطرد إرادته فيصيب من أعانه أو يصيب ظلمًا لا يختاره هذا، فيريد المعين أن ينقض الطرد ويخص علته، ولهذا يقال: من أعان ظالمًا بلي به، وهذا عام في جميع الظلمة من أهل الأقوال والأعمال، وأهل البدع والفجور.

وكل من خالف الكتاب والسنة من خبر أو أمر أو عمل فهو ظالم». «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٨)، وانظر: «العقود الدرية» (ص١٤٣) للحافظ الناقد ابن عبدالهادي. =

-من جند خرسان-؛ حيث أمر بإسقاط صلاة التراويح في شهر رمضان، وأحتج في ذلك على الفقهاء، وأنكر عليهم الاقتداء بفعل عمر بن الخطاب في القيام، وتركهم الاقتداء بفعل علي بن أبي طالب في زيادة: «حي على خير العمل»[1] في الآذان، وقال لهم: «أعملوا بمذهب أهل البيت، واتركوا

= ثم وجدت للأستاذ محمد فريد بك كلامًا جيدًا حول حادثة بكر وما حلّ به، جاء فيه: «وفي ذلك عبرة لكل جاهل خائن يظن أن الأجنبي يعتقد فيه الإخلاص ويكافئه لو ساعده على ابتلاع وطنه! فهل يرجو من باع وطنه العزيز بيع المتاع خيرًا من تلك الدولة؟ كلا؛ فإنها تستعمله آلة لنوال غرضها، ثم تلفظه لفظ النواة، فيرجع يعض بنان الندم على ضياع شرفه وتسويد صفحات تاريخه؛ حيث لا ينفع الندم، وينكص على عقبيه مذمومًا مدحورًا». انظر: «تاريخ الدولة العلية» (٢٨٠-٢٨١).

فسبحان من يديل الأيام ويقلب الدهور!

(١) للقوم كلف بهذا الشعار أينما حلوا ولأي نادٍ تأثلوا! فهذا السلطان إسماعيل[أ] الأول وكذا حفيده عباس كانا من الحرص بمكان على ذلك الشعار. انظر: «تاريخ الشاه عباس» (ص١٧) للدكتور بديع محمد جمعة.

ويقول المؤرخ قطب الدين محمد النهروالي في «البرق اليماني» (ص١٨٤) متحدثًا عما صنعه الأمير مطهر لما ظهر على الجيوش العثمانية وأخذ صنعاء: «... ومحصل صورة خطبة خطيبه يوم الجمعة أنه يأتي بحمد الله -تعالى- والصلاة على نبيه، ثم يذكر سيدنا علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، ويصلي عليه، ثم يذكر السيدة الجليلة فاطمة البتول -رضي الله عنها- بلفظ الصلاة عليها، ثم يذكر والده شرف الدين بلفظ الصلاة عليه... ثم يذكر من الخلفاء الأربعة سيدنا أبا بكر الصديق...» إلى آخر ما نقل، ثم علّق بعد ذلك قائلًا: «فانظر إلى جهله وجهل طائفته إن كانوا على اعتقاده-! وفي تقديم والده في الخطبة على سيدنا أبي بكر وعمر وعثمان وبقية الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين-، هل هذا إلا جهل غليظ من جاهل فظ أحمق؟!... =

(أ) ثم رأيت ذلك مصرحًا به عند الحافظ ابن كثير في «الأحكام الكبير» (١/ ٦٤).

الفضول».

وقد حدثت لهذا القاضي الشقي لطيفة أذلت أنفه، وأخزت ذكره؛ «فقد وقف له يومًا رجل محمق خليع، والناس حوله، فقال له: «لقد لطفت لنا

-أصلحك الله- في قطع قيام شهر رمضان، فلو احتلت لنا في ترك صيامه لكفيتنا مؤنته كلها! فقال له المروذي: اذهب عني يا ملعون! وأمر بدفعه، وأمر أبو عبدالله الشيعي وجوه «كتامة»[1] بدعوة الناس إلى مذهبهم من

= يزيدون في أذانهم (حي على خير العمل) على طريق أهل التشيع، ولم ترد به السنة الشريفة الغراء».

وللعلامة المرادي في «سلك الدرر» (٢/ ١٢٣) فصل ماتع في ذكر الأذان وسننه، والخلاف الواقع فيه على تعاقب الدول، ثم ختمه بذكر تمسك القوم بهذه الزيادة، وأنها في جملة ما غيروا من السنن.

قال الإمام البيهقي: «وهذه اللفظة لم تثبت عن النبي ﷺ فيما علّم بلالًا وأبا محذورة، ونحن نكره الزيادة فيه». «السنن الكبرى» (١/ ٤٢٤)، وقال شيخ الإسلام: «وغاية ما ينقل -إن صح النقل- أن بعض الصحابة كابن عمر -رضي الله عنهما- كان يقول ذلك أحيانًا على سبيل التوكيد، كما كان بعضهم يقول بين النداءين: (حي على الصلاة.. حي على الفلاح)، وهذا يسمى: نداء الأمراء، وبعضهم يسميه: التثويب، ورخص فيه بعضهم، وكرهه أكثر العلماء، ورووا عن عمر وابنه وغيرهما كراهة ذلك...». «منهاج السنة» (٦/ ٢٩٤).

(١) قال ابن عذاري المراكشي: «ولما تمكن عبيدالله الشيعي من الملك قتل أبا عبدالله الداعي وأخاه، وانتقم الله منهما على يدي من سعيا له وقتلا الخلق بسببه؛ حتى أخرجاه من حبس سجلماسة، وسلما له في الملك، ولم يقيما معه إلا سنة أو نحوها، ثم سلطه الله على كبار كتامة الذين سعوا في إقامة ملكه، فقتل جميعهم. =

التفضيل لآل علي، والبراءة ممن سواه، فدخل معه في ذلك كثير من الناس؛ فلذلك سميت دعوتهم بالتشريق؛ لاتباعهم رجلًا من أهل المشرق». انظر: «البيان المغرب» (١/ ١٥١-١٥٢)، وبحث الأستاذ عمر حمادي حول نعت الدولة الفاطمية بالتشريق، ونعت الداخلين بها بالمشارقة: «حوليات الجامعة التونسية»، عدد (٣٩/ ٢٨١).

وقال معمر بن أحمد بن زياد الصوفي «... فغلب المغربي بالشام، وأظهر المذهب الرديء، وأبطل التراويح، والضحى، وأمر بالقنوت في الظهر...».

قال الإمام الذهبي معلقًا على قول معمر -آنف الذكر-: «لا يوصف ما قلب هؤلاء العبيدية الدين ظهرًا لبطن، واستولوا على المغرب، ثم على مصر والشام، وسبوا الصحابة». «السير» (١٦/ ١٤٩).

وقد كانت توجيهات القوم من الجدية بمكان كبير، فقد راح ضحية الإخلال بها بعض الصالحين، ففي سنة سبع عشر وثلاثمائة نزلت كائنة **عروس المؤذن** بمسجد ابن عياش الفقيه، فبعد ضربه بالسياط؛ قطع لسانه، وعمل بين عينيه، وطيف به في القيروان، ثم قتل بالمرضاخ.

= ثم تمادت دولة أبنائه نحو ثلاثمائة سنة، ملكوا من مضيق سبته إلى مكة -شرفها الله-؛ لأن عماله كانوا يصلون إلى مضيق سبته، فيعاينوها ومن هناك يرجعون.

وهذا دليل على هوان الدنيا على الله، وصغر قدرها عنده إذ مكن فيها لهؤلاء الكفرة الفجار؛ يسومون أولياء الله سوء العذاب». «البيان المغرب» (١/ ٢٨٣-٢٨٤).

ولم يك لهذا الصالح من ذنب إلا أن طاله طرف من خيانة بعض المشارقة، ووشايتيهم في أنه لم يقل في أذانه: «حي على خير العمل». انظر: «البيان المغرب» (١/ ١٨٣)، و«معالم الإيمان» (٣/ ٥).

إلا إن هذه الأحموقة لم تك بالأمر المعضل الذي يستعصى على الحل عند علماء أهل السنة، فقد غاص الفقيه أبو الحسن علي بن مسرور الدباغ على أسرار الشريعة، وتفرس بمراد القوم؛ فأفتى وبنظر مقاصدي **لا يسوغ الإتيان بمثله اليوم من الأغمار أو الصغار** قائلًا: «تمادوا على الآذان على سنته في أنفسكم، فإذا فرغتم فقولوا: (حي على خير العمل)، فإنما أراد بنو عبيد خلاء المساجد لفعلكم هذا، وأنتم معذورون خير من خلاء المساجد»[1].

---

(١) قال صاحب «معالم الإيمان» (٣/ ٧٧): «قف على هذا، فإنه كان اعتقادي أنهم إنما كانوا يقولونها بعد (حي على الفلاح) في أضعاف الأذان؛ حتى وقفت على كلامه هذا من إنها بعد فراغ الأذان، يسهل أمرها حينئذ لضرورتهم، وقد تقدم أن عروسًا المؤذن قتلوه بسبب تركه لها»، وازن بين كلام صاحب «المعالم» وبين قول ابن عذاري في «البيان المغرب» (١/ ١٥١-١٥٢).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام تأصيلي في هذا الباب، في واحدة من نظائر فتيا أبي الحسن الدباغ؛ فقد قال -رحمه الله-: « كان مما احتالوا به: أن استفتوا بعض المنتسبين إلى السنة في ذكر الخلفاء في الخطبة: هل يجب؟ فأفتى من أفتى يأنه لا يجب؛ إما جهلًا بمقصودهم، وإما خوفًا منهم، وتقية لهم.

وهؤلاء إنما كان مقصودهم: منع ذكر الخلفاء، ثم عوضوا عن ذلك بذكر علي والأحدى عشر؛ الذين يزعمون أنهم المعصومون.

فالمفتي إذا علم أن مقصود المستفتي؛ له أن يترك ذكر الخلفاء، وأن يذكر الاثنى عشر، وينادي بـ(حي على خير العمل)؛ ليبطل الأذان المنقول بالتواتر من عهد النبي، وبمنع قراءة =

انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٥٢٦).

سادسًا: منع الفقهاء من الإفتاء بغير مذهب القوم:

إن الناظر في تاريخ المغرب العربي سيجد -وبسهولة- منزلة المذهب المالكي في بناء المشهد الثقافي للحياة العامة في تلك البلاد، وبطبيعة الحال فإننا لا ننفي وجود بقية المذاهب؛ إلا أنها لم تكن سائدة كسيادة ذلك المذهب، بل إنها اعتلجت مع المذهب المالكي في صراع عنيف كاد أن يعصف بالأخير في بعض أصقاع المغرب العربي[1].

والمهم بالنسبة لنا في هذه الدراسة: الصراع العنيف الذي نشأ بين فقهاء المذهب المالكي، ورجالات الدولة العبيدية وأبنائها، ولعل وجود بعض التأصيلات والأقوال في بعض المذاهب السنية التي كانت تزاحم المذهب المالكي هي التي دفعت برجالات تلك الدولة إلى التساهل مع تلك المذاهب، وتقريب رجاله منها[2].

= الأحاديث الثابتة الصحيحة عن رسول الله، ويعوض عنها بالأحاديث التي افتراها المفترون، ويبطل الشرائع المعلومة من دين الإسلام، ويعوض عنها بالبدع المضلة، ويتوسل بذلك من يتوسل إلى إظهار دين الملاحدة الذين يبطنون مذهب الفلاسفة، ويتظاهرون بدين الإسلام؛ وهم أكفر من اليهود والنصارى، إلى غير ذلك من مقاصد أهل الجهل والظلم الكائدين للإسلام وأهله؛ لم يحل للمفتي أن يفتي بما يجر إلى هذه المفاسد». «منهاج السنة» (٤/ ١٦٦).

(١) انظر: «الصراع المذهبي بإفريقية» (٥٩-٩٢)، و«محاضرات في تاريخ المذهب المالكي» (٤١)، و«ندوة الإمام مالك، دورة القاضي عياض» (٢/ ٦٨-٨٩).

(٢) قال ابن عذاري: «... وكان محمد الكلاعي وأصحابه على مذهب أهل العراق، =

ولا يفوتنا التنبيه على تساوق هذا السبب مع بعض من تشوفت نفسه لمطامح الدنيا وزينتها من حملة بعض المذاهب؛ مما حدا بهم إلى الارتماء في

= وهو الجائز عند الشيعة لما فيه من الترخيص». «البيان المغرب» (١/ ١٥٥).

وقال شيخ الإسلام: «إن الشيعة تقول: إن مذهب أبي حنيفة أصح من بقية المذاهب الثلاثة، ويقولون: إنه إذا اضطر الإنسان إلى استفتاء بعض المذاهب الأربعة؛ استفتى الحنفية...». «منهاج السنة» (٣/ ٤٣٢).

ولقد تتابع هذا الاستغلال على تطاول القرون، وإذا حدث ذلك مع مذهب أبي حنيفة[أ] -رحمه الله-وهو من مذاهب أهل السنة المقدرة- فلأن يحدث مع بعض المسالك الطرقية من باب أولى، فقد تقدم معنا أن ابتداء نسب القوم إلى صفي الدين الأردبيلي، وكان ينتسب إلى مذهب الإمام الشافعي، وقد انتهج لنفسه مسلكًا طرقيًا.

وإذا كان الحلم الذي طال تحققه قد تمثل في استغلال الطرقيين لصالح تلك الدعوة؛ فإن الأمر قد تجاوز الاستغلال إلى الانصهار، بل وتعدى التعاون إلى ضياع ذلك الاستغلال وانقلابه ضلًا لعقائد القوم. انظر: «الطريقة الصفوية» (ص ٣٠) للدكتور كامل مصطفى الشيبي.

ومن عجائب الدهر وبديع حكمة الله في انقلاب الأمور على من داهن وصانع على حساب عقيدته وثوابته: «ما تم في سنة (١١٠٦هـ) على يد العلّامة المجلسي عندما أمر بموافقة السلطان حسين على إجلاء الصوفية عن أصفهان، ومنع إقامة الأذكار، وحرّم ممارسة كل تقليد يتصل بالتصوف». انظر: «الطريقة الصفوية» (ص ٣٤) للدكتور الشيبي.

(أ) لا يعدوا هذا الأمر أن يكون استغلالًا نفعيًا أو آنيًا، كالشأن مع كرامة تجار أهل السنة عند عباس الكبير. انظر: «الشاه عباس» (١٠٤) للدكتور بديع جمعة.

وإلا فمن أراد معرفة تحقير القوم للإمام أبي حنيفة فلينظر غير مأمور: «خلاصة الأثر» (١/ ٤٢٦) للعلّامة المحبي.

أحضان تلك الدولة[١].

كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت من المذهب المالكي؛ والذي يعد من أشهر مذاهب أهل السنة صخرة كئداء تقف في طريق تحويل مذاهب الناس إلى معتقد القوم، فاندلعت بذلك حرب شعواء على فقهاء وعلماء ذلك المذهب الكريم؛ لا على أنه المذهب المالكي[٢]؛ بل لمناقضته وتعارضه تأصيلًا وتنزيلًا مع مذهب الدولة.

فكان من نتائج ذلك: أن غلظ على المالكية من هذا الحيز، ومنعوا من التحليق في المساجد والإفتاء، فكان من يأخذ منهم ويتذاكر معهم إنما يكون سرًّا، وعلى حال من الخوف والريبة.

قال ابن عذاري: «ومنع المروزي الفقهاء أن يفتي أحدهم إلا بمذهب زعم أنه مذهب جعفر بن محمد... ». «البيان المغرب» (١/ ١٥٩).

وقال الإمام الذهبي -رحمه الله-: «وأمر الشيعي الخبيث أن لا يفتى بمذهب مالك، ولا يفتى إلا بمذهب أهل البيت، ويرون إسقاط طلاق

(١) انظر خبر خلف بن معمر بن منصور، وسبب تشرقه في: «البيان المغرب» (١/ ١٧٣).

وعبدالملك بن محمد بن الضبي، وأبو بكر بن سلمان، وأبو محمد بن شهرام، وزرارة بن أحمد، وأبو ربدة بن خلاد، وقاسم بن خلاد الوسيطي؛ في «طبقات الخشني» (٢١٨، ٢٢٤-٢٢٦).

(٢) انظر لزامًا: تعليق الدكتور طه علي بوسريح على «دراسات في علوم الحديث ومناهج المحدثين» (١٨٧-١٨٨) للشيخ محمد الشاذلي النيفر؛ فإنه هام جدًّا.

ألبتة[١]، فبقي من يتفقه لمالك إنما يتفقه خفية». «السير» (١٤/ ٢١٦).

وقد بلغ الأمر بالقوم إلى التنكيل؛ حتى فيمن لم يكن له اسم في العلماء، ولكن دخل في جملتهم بالمحبة والصحبة؛ كالحال مع ابن سلمون القطان[٢].

وقد كان للسعاية في دم هؤلاء الأبرياء سبب قوي في قتل من تقدم إلى ذلك، وارتضى لنفسه تلك الفعلة الشنعاء؛ ألا وهو القاضي محمد المروذي[٣].

ألا فليبشر من فعل فعلته بحتف كحتفه وميتة كميتته، والله المستعان؛ لا رب سواه.

وقد مرت بنا صور من العنف و الاضطهاد الذي حل ببعض فقهاء أهل السنة الذين لم تكن لهم جناية سوى التدريس والإفتاء بمذهب مالك -رحمه الله-، فلا حاجة بنا إلى إعادتها،

---

(١) لا بد من التفريق بين عدم وقوع شيء من الطلقات، وبين أن تقع ثلاثًا أو واحدةً، فالقول بعدم وقوع شيء قول مبتدع لا يعرف لقائله سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، بخلاف ذينيك القولين. انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٣/ ٨٢، ٩١) فإنه هام جدًّا.

(٢) انظر: «طبقات الخشني» (٢٣٠).

(٣) انظر خبر أبي القاسم الطوري، وأبي القاسم مولى مهرية، وأحمد بن زياد، وأحمد ابن نصر، وأحمد بن موسى التمار، وأبو العباس التستري؛ في: «طبقات الخشني» (٢٣٠-٢٣٣).

وإزاء هذه الأفعال الشنيعة كان لعلماء أهل السنة مواقف متعددة في مواجهتها؛ فلنعرج على ذلك في هذا الفصل.

موقف علماء أهل السنة من تلك الأفعال:

لقد وقف علماء أهل السنة من تلك العقائد الكفرية، والأعمال الوحشية، والبدع العملية مواقف متعددة، مستفيدين في ذلك من كل الفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة في مجابهة إفك القوم وباطلهم.

ومن الجدير بالملاحظة أن اختلاف مواقفهم لا يتعدى دائرة تقدير المصالح والمفاسد المترتبة على آحاد صور مكاوحة القوم، أو أنها متعلقة بتحقق مناط التكليف بآحاد المكلفين.

هذا ما يجب اعتباره والنظر إليه، والعجب الذي لا يكاد ينقطع أن كثيرًا من الباحثين حلى لهم وبلغة (مولّدة) أن يطلقوا على بعض تلك الصور من المكافحة والمجابهة (بالسلبية)! وقد حاول بعضهم على استحياء إن لم نقل: استخذاء أن يرقع القول بفذلكة لفظية(١) لا تمت إلى فقه أهل العلم وحسن سياستهم في معالجة المناكر بصلة.

والذي يعنينا في هذا الموطن هو: تسليط الضوء على مسالك علماء أهل السنة وطرائقهم، لا مناقشة تلك الثلة أو تتبعها؛ فلهذا موطن آخر.

---

(١) انظر: «مواقف متصوفة أفريقيا وزهادها من الاحتلال العبيدي» (٢٣-٢٤)، و«جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة» (٣٢٣).

فأولى تلك المسالك التي تصدى بها العلماء لمجابهة القوم: الهجرة والنفرة من الأرض التي حلوّا بها.

وهذا في الحقيقة عين مذهب مالك -رحمه الله-؛ فقد قال: «ابن القاسم: سمعت مالكًا يقول: لا يحل لأحد أن يقيم في بلد يسب فيها السلف»[(١)]، وزاد القرطبي[(٢)] عنه قوله: «ويعمل فيها بغير الحق».

* وممن اختار هذا المسلك من العلماء:

الإمام أبو محمد يونس بن محمد الورداني.

فلما طلبه عبيدالله في جملة من أهل الفضل؛ خاف على نفسه، فقال لأهله: «أخيركم بين أحد وجهين: إما أن تتركوني أهرب من (إفريقية)؛ لا تروني أبدًا، وإما أن تتركوني أرعى البقر.

فقالوا له: إن ما ذكرت ليشق علينا، وكونك معنا نرى وجهك أحب إلينا من هروبك، وانقطاع خبرك عنا.

فأقبل على رعاية البقر، فكان إذا أصبح أخذ مصحفه فجعله في مخلاة، وتقلد بها، وأخذ عصاه، وساق البقر بين يديه، وأبعدها عن العمارة، وأقبل على قراءة القرآن النهار أجمع، فإذا أمسى واختلط الظلام أقبل بالبقر إلى

(١) انظر: «أحكام القرآن» (١/ ٦١١) لابن العربي.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٩٥٤)، وقال ابن وهب عن مالك: «تهجر الأرض التي يصنع فيها المنكر جهارًا». انظر: «فتح الباري» (١٣/ ١٤).

منزله، فكان هذا دأبه حتى مات، وسلمه الله -تعالى- من فتنة بني عبيد.

وهذا هو الذي أخمل ذكره». انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٤٦).

والإمام أبو عبدالله محمد بن نظيف البزاز.

«فقد خرج إلى المشرق من إفريقية هربًا من الرئاسة، ولما ظهر فيها من سب السلف عند اشتداد أمر بني عبيد». انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٤٦٨).

وأحمد بن الفتح المليلي.

هرب إلى قرطبة خشية من عساكر القوم، فأجازه الناصر؛ وكان هذا الإمام جليل القدر جدًّا. انظر: «تاريخ ابن الفرضي» (١/ ٧٥)[1].

---

(١) لم يزل هذا المسلك معهودًا عند العلماء كلما حلّت بأرضهم نازلة كنازلة بني عبيد. انظر: «مطالع السعود» (ص ١٠٦).

فهذا القاضي فضل بن روزبهان فرّ بدينه سنة (٩٠٩) إلى قاشان، وكتب تعقبه على ابن المطهر. انظر: «المؤرخ عباس العزاوي» (٢/ ٦٧٣) للباحثة أسماء بنت سالم.

وهذا العلّامة محمد أمين المعروف باللاري الصديقي الشافعي خرج من بلاده لما تغلب عليها سلطان العجم. انظر: «خلاصة الأثر» (ص ٣٠٣).

وهذا العلّامة محمد بن الشيخ حيدر بير الدين جد العلّامة إبراهيم فصيح ابن صبغة الله الحيدري قد هرب من بلاد العجم لما ظهر السلطان إسماعيل إلى جهة العراق، واختفى في جبال الأكراد في نواحي حرير، وكان فيما وراء النهر؛ فسلم بدينه ومذهبه وروحه. انظر: «عنوان المجد» (ص ١٢٠-١٢١).

وهذا العلّامة عبدالعزيز الأبهري والشيخ عبدالواحد بن وجيه الدين الهروي قد =

وقد شدد بعضهم على اختيار هذا المسلك، والإنكار على من خالف إلى غيره، فقد قال القاضي عياض في ترجمة أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي: «بلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد، وبقاؤهم بين أظهرهم، ولم يكتفي بذلك حتى كاتبهم برأيه». انظر: «ترتيب المدارك» (٤/ ٦٢٣)، وسيأتي جواب أهل العلم عن فتياه، ومناكفتهم إياه.

أما المسلك الثاني: فقد اختار جمع كبير من العلماء البقاء والصمود في وجه القوم، واحتمال أنواع الأذى، والتحرق لإحدى الحسنيين، وقد مرت بنا طائفة صالحة منهم.

ومن الأهمية بمكان القول بأن موقف أولئك الأعلام لم يأت نتيجة حسابات سياسية، ولا انفعالات حماسية، بل هو نابع من الدلالات الشرعية لنصوص الوحيين.

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «**الذي يكره على الكفر فيصبر حتى يقتل، ولا يتكلم بالكفر؛ فإن هذا بمنزلة الذي يقاتله العدو حتى**

= هاجرا من هراة لما ظهر فيها من البدع والمجاهرة بسب الخلفاء الراشدين على المنابر. انظر: «نزهة الخواطر» (٤/ ١٦، ١٩٣).

وهذا العلّامة حبيب الله الشيرازي ثم البغدادي ثم المصري خرج من شيراز فارًّا بدينه مما كان يطرق سمعه من سب أكابر الصحابة على رؤوس الأشهاد، ولما جاور بغداد بعد رحلته في طلب العلم قام وتركها لكثرة القوم فيها وقوة شوكتهم، مهاجرًا إلى البصرة حتى توفي فيها. انظر: «خلاصة الأثر» (١/ ٥٥٢)، وغيرهم كثير.

يقتل، ولا يستأسر لهم، والذي يتكلم بالكفر بلسانه من قلبه مؤمن بالإيمان بمنزلة المستأسر للعدو.

فإن كان هو الآمر الناهي ابتداء؛ كان بمنزلة المجاهد ابتداء، فإذا كان الأول أعز الإيمان، وأذل الكفر؛ كان هو الأفضل، وقد يكون واجبًا إذا أفضى تركه إلى زوال الإيمان من القلوب، وغلبة الكفر عليها، وهي الفتنة، فإن الفتنة أشد من القتل، فإذا كان بترك القتل يحصل من الكفر ما لا يحصل بالقتل، وبالقتل يحصل من الإيمان مالا يحصل بتركه: ترجح القتل واجبًا تارة، ومستحبًا أخرى، وكثيرًا ما يكون ذلك تخويفًا به؛ فيجب الصبر على ذلك». «قاعدة في الانغماس في العدو» (٥٩)[1].

---

(١) لعل مما يقرب من هذا المسلك: صور الاستماتة ومشاهد الشجاعة التي ضربتها بعض المدن وأهلها أمام حملات الفتح والحصار الموجهة ضدها، فعلى سبيل المثال: مدينة قندهار، حيث أراد خسرو خان السيطرة عليها وإعادتها إلى حكم القوم؛ فقام بتجهيز حملة عسكرية بلغ تعدادها خمسة وعشرين ألف مقاتل، وتحرك نحو قندهار في عام (١١٢٤هـ)، ولما وصل إليها ضرب الحصار عليها، ورفض عرضًا باستسلام السكان، ومنحهم الأمان، فاستماتت هؤلاء في الدفاع عن مدينتهم، وصدوا هجوم خسرو خان، بل قاموا بأكثر من ذلك؛ حيث طاردوا جنوده وكبدوه من القتلى الشيء الكثير، كان من بينهم خسرو خان.

وهذه بغداد والبصرة والموصل ضربت في سبيل ذلك أروع الأمثلة، وقد كان في حوادث الحصار المتتابعة عبرة لأولي الألباب، وسنكتفي هنا بسياقة أنموذج من تلك الصور العديدة، ساقه الشيخ عبدالرحمن السويدي إبان حكم السلطان نادر؛ قائلًا: «وفي السنة السادسة والخمسين بعد المائة والألف فرغ النادر من قتال اللزك؛ حيث قاتلهم أربع سنين، ولم يحصل على طائل، ولم تجد معهم كثرة الجحافل، وفي مدة إقامته هذه لم تنقطع سفراؤه =

= ورسله عن الدولة العثمانية، وبعد توجهه إلى داغستان قصد الروم. وقد كان يظهر لوالينا الصداقة والصحبة والألفة والمحبة؛ فأرسل إليه بأني قد قصدت الروم -وكان القصد بغداد-، ولكن لكونك فيها لم أكدر خاطرك، ولم أقدم عليها، لكني ذاهب إلى تسخير ممالك الروم. وهو يعلم أن جلوسه على بغداد لا يجديه نفعًا ما دام هذا الحارس فيها.

ثم أرسل إلى الوالي يستمنحه مزارع بغداد؛ فأجابه إلى ذلك بحكم (إن كنت مأكول الطعام فرحّب)، وما قصده إلا حصار بغداد، فأرسل فئاته وأحدقوا ببغداد من جميع الجهات، وكانوا من بغداد على مقدار فرسخ.

وأما الوالي وأهل بغداد فقد تأهبوا للحصار، وارتحلنا معاشر أهل الجانب الغربي إلى الجانب الشرقي، وأخلينا البيوت والعمران والمساكن والأوطان، وتأهبنا للحصار، وقد كنت أريد الهرب مع بعض تلامذتي إلى حلب؛ لشدة اضطراب أهل بغداد، وعموم الأكدار والأنكاد، حيث تحققوا أنه إذا جاء لحصارها يأخذها عنوة، لكن الغيرة على الأهل والإخوة والأخوات قيدتني بأداهم وأوثقتني بقيد محكم، وفكرت أن قتلي في الازدحام أولى من حياتي وأهلي وأقاربي بيد الأعاجم.

ثم إن جنده سخروا جميع قرى بغداد، وأطاعهم أهل الفساد من الأعراب.

ثم أرسل إلى البصرة نحو تسعين ألفًا؛ فحاصروها مع إضرام نار الحرب بين البين، وإشعال الأطواب والقنابر بين الجانبين[أ].

ثم توجه إلى شهرزور، فأطاعه أهلها.

ثم إلى قلعة كركوك، وحاصروها ثمانية أيام، أمطرهم بها بوابل مدافعه، فاستسلم =

(أ) لم تزل في أنفس القوم بقية من آمال تدفعهم للسيطرة على هذه الأراضي؛ فقد قام كريم خان بحصار البصرة، وشدد الوطأة عليها؛ حتى أكل للسغب الهر والكلب، واستغيث ولا مغيث بعد الله إلا الغضب!

وقد جهدوا على الرغم من ذلك في تسور سورها إلا أنهم نكصوا على أعقابهم، ولم ينالوا خيرًا.

انظر عن خبر ذلك الحصار، واستماتة أهل البصرة: «مطالع السعود» (ص ٩٩-١٠١) للشيخ عثمان ابن سند البصري.

وانطلاقًا من هذا التأصيل؛ كان موقف التشديد على فتيا أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي -آنفة الذكر-، فقد قال القاضي عياض بعد ذكره فتيا أبي جعفر بوجوب المهاجرة، ومكاتبته العلماء بذلك؛ «فأجابوه: أسكت! لا شيخ لك.

أي: لأن درسه كان وحده، ولم يتفقه في أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل إلى ما وصل بإدراكه.

ويشيرون أنه لو كان له شيخ يفقهه حقيقة الفقه؛ لعلم أن بقائهم مع من هناك من عامة المسلمين تثبيت لهم على الإسلام، وبقية صالحة للإيمان، وإنهم لو خرج العلماء عن إفريقية لتشرق من بقي من العامة الألف والآلاف، فرجحوا خير الشرين». «ترتيب المدارك» (٤/ ٦٢٣).

= أهلها[أ]، لكنهم ندموا على ما فعلوا؛ حيث آذاهم أذية عظيمة، وأسر منهم نساء عميمة، وقبض على علمائهم، وأخذ منه دراهم كثيرة، إلا أن ابن المفتي وبعض الأهالي تأبّوا على ذلك، فأسرهم، وذهب بهم إلى بغداد، فشفع فيهم الوالد، وقد اضطرب أمر الوالد لهذا الصنيع، وقال: أخشى أن يأخذ بغداد، ويفعل بنا معاشر العلماء ما فعل بأولئك الفضلاء والصلحاء؛ من الضرب بالسياط والحبس المؤبد.

ثم توجه إلى إربل، فسلم أهلها، وفعل بهم ما فعل بأهل كركوك.

ثم توجه إلى الموصل بجيش قوامه مائتي ألف مقاتل، وأطال لشل سورها إلا أنه فشل في ذلك». انظر: «حديقة الزوراء» (ص ٤٧٦-٤٨٤) -باختصار-.

(أ) لذلك نظائر في أيروان وقلعة هرمز ومدينة بلخ. انظر لتفصيل ذلك: «تاريخ الدولة» (ص ١٦٢، ١٩٦، ٢١٧) للدكتور محمد طقوش، وعن حصار مازندران سنة (٩٠٩هـ)، وطبس سنة (٩١٠هـ)، وما فعل بأهلها من التقتيل والتشريد والتنكيل؛ انظر: «العلاقات الخارجية في العصر الصفوي» (كب، لج).

وليعلم أن مثل هذه المواقف والقرارات هي من دقائق العلم؛ وخاصة الراسخين فيه، دون آحاد العلماء؛ فضلًا عمن انتسب إلى الطلب، ويا ويلًا إن كان ممن تربى على موائد الأخبار، وقصاصات الجرائد، وكناسة المواقع! فقد تم خساره، وتحقق عثاره.

وفي ختام التعليق على هذا المسلك؛ لا يسعنا إلا أن نورد ما قاله ابن ناجي: «وجزى الله مشيخة القيروان خيرًا؛ هذا يموت، وهذا يضرب، وهذا يسجن؛ وهم صابرون، لا يفرون، ولو فروا لكفرت العامة دفعة واحدة -رحمهم الله ورضي عنهم-». «معالم الإيمان» (٢/ ٢٩٢).

المسلك الثالث: مقاطعة المجامع الرسمية لتلك الدولة، وترك الاحتكام إليها، بل إن الأمر بلغ إلى ترك صلاة الجمعة معهم:

فقد قال ابن عذاري: «لما رحل بنو عبيد إلى مصر لم تزل ملوك صنهاجة يخطبون لهم بإفريقية، ويذكرون أسمائهم على المنابر، وتمادى الأمر على ذلك حتى قطع أهل القيروان صلاة الجمعة؛ فرارًا من دعوتهم، وتبديعًا لإقامتها بأسمائهم، فكان بعضهم إذا بلغ المسجد؛ قال سرًّا: «اللهم اشهد... اللهم اشهد»، ثم ينصرف؛ فيصلي الظهر أربعًا، إلى أن تناهى الحال؛ حتى لم يحضر الجمعة من أهل القيروان أحد، فتعطلت الجمعة دهرًا، وأقام ذلك مدة إلى أن رأى المعز بن باديس قطع دعوتهم، فكان بالقيروان لذلك سرور عظيم». «البيان المغرب» (١/ ٢٧٧).

وعندما خطب عبيدالله أول جمعة، ....

وسمع الفقيه جبلة ابن حمود[1] كفر القوم؛ قام من هيئته، وكشف عن رأسه؛ حتى رآه الناس، وخرج يمشي من الجامع، ويقول: قطعوها قطعهم الله! فما حضرها أحد من أهل العلم بعد هذا. انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٢٥٢).

* ومن صور تلك المقاطعة التي أعلنها علماء أهل السنة:

فتواهم بعدم إجزاء إعطاء الزكاة للقوم، وعلى هذا كان الأبهري، والجبنياني، والقابسي، ومدركهم أن القوم؛ وإن أقروا بالزكاة المفروضة؛ إلا إن أخذها من المسلمين إنما هو على سبيل الجزية، وهم على غير الإسلام.

وذهب ابن اللباد، وابن أبي زيد في أول أمرهما إلى الجواز، ومدركهم إن من أداها إليهم؛ فقد أدى بتأويل، وهو بلا شك خير من تركها عمدًا،

---

(١) كان هذا الإمام شديدًا على أهل البدع، ولما حل القوم بالقيروان ترك سكنى الرباط، ونزل القيروان، فكلم في ذلك، فقال: «كنا نحرس عدوًّا بيننا وبينه البحر، والآن حل هذا العدو بساحتنا؛ وهو أشد علينا من ذلك!»، وكان ينكر على من خرج من القيروان إلى سوسة أو نحوها من الثغور، ويقول: «جهاد هؤلاء أفضل من جهاد أهل الشرك». انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٣٧).

والمتأمل في فتيا الرجل يجدها مطابقة لقوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ١٢٣].

بل هي ملء السمع والبصر حكمة وغوصًا على فقه الأولويات الشرعية، فليس الفقيه من عرف الخير والشر؛ بل هو من عرف خير الخيرين فأختاره، وأدرك شر الشرين فأطاحه. وانظر لزامًا: «منهاج السنة» (٤/ ١٦٤-١٦٥) فإنه هام في بابه.

وقد بليت الأمة بفقه الزعانف الأغرار؛ والذي لا يمت إلى علوم الأئمة ونصوص الشريعة بصلة؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله!

وهذا إذا كان القوم يشحون بيت المال، أما والقوم يعطونها إلى اليهود والنصارى[1]، وينفقونها في الخمور، وحالوا بينها وبين مستحقيها؛ فقد جزم

---

(١) للقوم ولع في مخادنة اليهود والنصارى والاستخذاء لهم؛ فإنهم يرونهم أقرب إليهم من بقية أهل الإسلام، فقد قال العلامة محمد كرد علي: «وكثر النصارى واليهود في خدمة الفاطميين على صورة مستغربة، ثم أضطهد النصارى على عهد الحاكم بأمر الله، وضربت كنائسهم، ثم أعيدت إلى ما كانت، وأبقى الفاطميون أهل السنة في أعمالهم في البلاد المصرية والشامية والحجازية، ثم راحوا يستعيضون عنهم؛ ولاسيما عن كبرائهم بأناس من أهل عصبيتهم الإسماعيلية، فضجت البلاد من مظالمهم ومن فرضهم مذهبهم على أهل السنة فرضًا، ومن العمال من تظاهروا بالتشيع لتسلم لهم مناصبهم، ومنهم من أبوا فنحوا عن أعمالهم». «الإسلام والحضارة العربية» (٢/ ٤٧٨).

والقاعدة تقضي بمنع ما فيه عزهم واستطالتهم.

فهذا دأب القوم أبدًا يتجاوزون جماعة المسلمين إلى اليهود والنصارى والمشركين في الأقوال والمولاة والمعاونة والقتال وغير ذلك، قال -تعالى-: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية، وكثير من القوم يواد الكفار من صمصام قلبه وسويدائه أكثر من موادته للمسلمين، ولهذا لما خرج الترك من جهة المشرق فقاتلوا المسلمين، وسفكوا دمائهم ببلاد خرسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها؛ كان القوم معاونين لهم على قتال المسلمين.

وما ذِكرُ ابن العلقمي وعمارة اليمني وأمير الجيوش الأفضل العبيدي من أهل الإيمان والاعتبار ببعيد؛ فقد كان القوم من أشد الناس معاونة للنصارى على قتال المسلمين لما كانوا بالشام وحلب وغيرها، وكذلك إذا صار اليهود دولة بالعراق وغيره يكون القوم من أعظم أعوانهم، فهم دائمًا يوالون الكفار من المشركين واليهود والنصارى ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم، وقد سقطت أبان حكمهم بيد الفرنج أكثر البلاد بالشام والجزيرة؛ حتى أخذوا القدس ونابلس وعجلون والغور وغزة وعسقلان والكرك والشوبك وطبرية وبانياس وصور وعكا وصيدا وبيروت وصفد وطرابلس وأنطاكيا، وجميع ما والى ذلك إلى بلاد سيس، واستحوذوا على بلاد آمد والرها ورأس العين، وبلاد شتى غير ذلك، وقتلوا من المسلمين =

ابن أبي زيد بعدم جواز ذلك. انظر: «ترتيب المدارك» (٤/ ٧١٤).

* ومن صور المقاطعة:

الدعاء على القوم، والاستعلان بذلك عليهم، وجعله قربة يتوسل بها

=خلقًا لا يحصيهم إلا الله، وسبوا ذراري المسلمين من النساء والولدان ما لا يحد ولا يوصف، وكادوا أن يتغلبوا على دمشق؛ ولكن الله سلم ومن على المسلمين بظهور البيت الأتابكي ومن يلوذ به مثل صلاح الدين، فأزالوا هذه الدولة عن رقاب العباد. انظر: «الكواكب الدرية» (٢٠٦)، و«منهاج السنة» (٣/ ٣٧٦-٣٧٨)، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ٢٦٧)، و«الكامل في التاريخ» (٨/ ٣٩٨)، و«النجوم الزاهرة» (٥/ ١٨٢) لابن تغري بردي، و«الفاطمية دولة التفاريح والتباريح» (١٣٨-١٤٩)، ورسالة الماجستير للباحث يوسف الزاملي بعنوان «أثر الحركات الباطنية في عرقلة الجهاد ضد الصليبيين» (١٢٧-١٥٨) فإنها هامة.

ولم تزل المخادنة والتمالئ مع العدو ديدنًا للقوم؛ فهذا السلطان إسماعيل عرض على البندقية اتفاقية كان من بنودها: أن تهاجم الأراضي العثمانية من الغرب، في الوقت الذي يهاجمها هو من الشرق، على أن تسترد البندقية الأراضي المفقودة في اليونان وجزر الأرخبيل.

ثم تمالئ مع ملك إسبانيا شارل الخامس على عقد معاهدة صداقة وتعاون ضد العثمانيين.

ومن الكلمات الشهيرة للسلطان إسماعيل التي بعث بها إلى السلطان سليم: «إن شاء الله سوف نقطع رأسك التعس، ونرسله إلى ملك البرتغال». انظر: «تاريخ الصفويين وحضارتهم» (١/ ٩٨-٩٩) للدكتور بديع جمعة وأحمد الخولي، و«العلاقات الخارجية» (كة) للدكتور محمد فتحي الريس.

ثم استمرت هذه السلسلة، وتعاظم دورها زمن السلطان عباس؛ عندما تحالف مع الإسبان والبرتغاليين والإنكليز والروس ضد الدولة العثمانية، وقدّم لأجل ذلك التسهيلات والتضحيات لرعايا تلك الدول؛ من قبول الحملات التبشيرية، وبناء الكنائس، والمشاركة في الأعياد، مما أضحى مدعاة لاتهامه بالتساهل وضعف الإيمان. انظر لتفصيل ذلك: «تاريخ الدولة» (ص ١٥٠-٢٠٧).

إلى الله لإدراك النجح في صالح الأعمال، فهذا الفقيه الإمام أبو إسحق السبائي كان يقول في رقيته: «... ببغضي في عبيدالله وذويه، وحبي في نبيك وأصحابه وأهل بيته...». انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٥٠٦)، و«معالم الإيمان» (٣/ ٦٨).

وقد وقع في «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٨٢) طبعة الدكتور محمود بيكر -وهي طبعة فيها كثير من التصحيف والتحريف- تحريف قبيح ؛ فبدل قوله: «وحبي في نبيك...» جاء فيه: «وجاه نبيك»؛ مع أن مصدره في ذلك هو أبو القاسم بن شبلون، وقد أخذه القاضي عياض من صاحب «رياض النفوس»، فاقتضى التنبيه على ذلك؛ حتى لا يتندر بدعي سادر في بدعته؛ فيتكثر به على أهل السنة، فلله الحمد والمنة.

* **ومن صور المقاطعة:**

منابذة من كان له بهم وصل ومناكفة، من شم منه ريح التهاون بهم، وقد أصاب الفقيه أبو القاسم خلف ابن أبي القاسم الأسدي صاحب «التهذيب في اختصار المدونة» رشاش من تلك المقاطعة؛ فقد قال القاضي عياض: «ولم تحل له رئاسة بالقيروان، وكان مبغضًا عند أصحابه بصحبة سلاطينها الذين تبرأوا منهم، فكان مرفوض القول لديهم، ثقيل المكان عليهم.

ويقال: إن فقهاء القيروان أفتوا برفض كتبه، وترك قرأتها؛ لتهمة لديهم، وسهل بعضهم في اختصاره «المدونة»، وحده لشهرة مسائله.

ويقال: إن الذي مكن تغيرهم عليه: أنه وجد بخطه في ذكر بني عبيد هذا البيت المشهور:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البناء
وإن وعدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

ويقال: بل سببه أنه ألف كتابًا في تصحيح نسب بني عبيد، وأنه كانت فيهم الإمامة». «ترتيب المدارك» (٤/ ٧٠٩).

ولعل لأبي القاسم مقصدًا حسنًا[1] في الدخول عليهم، أو ذكر بعض أعمالهم بضرب من المديح والثناء، والحق أن هذا الباب فيه مزلق خطر لمن لم يتمثل العلم في خطاه، ويسور نفسه بسياج التقوى والورع.

وللمحقق الصنعاني تفصيل هامٌّ جدًّا في هذه المسألة. انظر: «إزالة التهمة ببيان ما يجوز ويحرم من مخالطه الظلمة» (٢٠٠ - ٢٠٤).

---

(١) كالشأن مع أبي الحسن بن أبي الرجال وزير المعز بن باديس؛ فقد كان الأخير صغيرًا، إذ ولي ابن ثمانية أعوام وقيل: ابن سبعة أعوام، فتربى في حجر وزيره أبي الحسن، وكان ورعًا زاهدًا، وكانت إفريقية كلها والقيروان على مذهب القوم، ومخالفة السنة والجماعة من وقت تملك عبيدالله المهدي لها، فحرض ابن أبي الرجال المعز ابن باديس، وأدبه، ودله على مذهب مالك وعلى السنة والجماعة، والقوم لا يعلمون ذلك ولا أهل القيروان. انظر: «البيان المغرب» (١/ ٢٧٣-٢٧٤).

وكذا مع أبي إسحق الجبنياني؛ فقد كان يعلم جماعة من أولاد الكتاميين وهم بؤرة الدعوة العبيدية وحماتها، ولا يأخذ منهم شيئًا، فخرج كل كتامي علمه على الكتاب والسنة. انظر: «ترتيب المدارك» (٤/ ٥١٦).

وأبعد من ذلك غورًا وأشد نكاية: المحنة التي حلت بأبي إسحق إبراهيم بن حسن التونسي؛ جراء فتيا أفتى بها، هي إلى التفصيل وقواعد العلم والحكم أقرب، إلا إنها خرجت على حين غرة، وبعد عن سياسة العلم، وتجاوز لفقه العمليات؛ والذي ابتنى في كثير من فروعه على النظر إلى مصالح العامة والمكلفين، فجرت على الرجل كائنة كادت تذهب به ذات اليمين والشمال، إلا أن الله سلمه؛ فلم تغض من قدره عند أهل التحقيق، ولم تخدش مكانته عند أهل التوفيق. انظر: «ترتيب المدارك» (٤/ ٧٦٨-٧٦٨)، وانظر: (ج١/ ٧) «ندوة الإمام مالك، دورة القاضي عياض»؛ فإنه هام جدًّا.

* ومن صور المقاطعة والمواجهة لتلك الدولة:

نظم القريض الذي فرى أديم القوم كفري السباع لحوم فرائسها؛ حتى بلغ الغيض بهم أن تطلبوا بعض الشعراء قتلًا، وسعوا بآخرين تخويفًا، ومقدمهم في ذلك: أبو القاسم الفزاري، وله في ذلك صولات وجولات، فمن نظمه في القوم:

وتمكن الشيطان من خطواتهم ... فأراهم عوج الضلال قويمًا
رغبوا عن الصديق والفاروق ... في أحكامهم لا سلموا تسليمًا
واستبدلوا بهما ابن أسود نابحًا ... وأبا قدارة واللعين تميمًا
تبعوا كلاب جهنم وتأخروا ... عمن أصارهم الإله نجومًا
يا ليت شعري من هم إن جهلوا ... دنيا ومن هم إن عددت صميمًا
أمن اليهود؟ أم النصارى؟ أم ... دهرية جعلوا الحديث قديمًا؟

وسهل بن إبراهيم الوراق؛ ومن شعره فيهم:

يا صاحبي سلا ذوي الردات	ما بال وحي نبيهم لم يأت؟
ما كان عنه مبطئًا ناموسه من	قبلُ في وقت من الأوقات
فالآن لا وحي إليه فأين ما	زعموا من الإيهام والإبهات؟
غضب الإله على نبي	لم يزل حيران مغرورًا
أخا سكرات متمهكًا في خمره	وسماعه مترددًا في الغي والشبهات
يا ابن الأراذل والمجوس ويا ابن	هتك الفروج وضيع الصلوات

انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٤٩٤، ٤٩٦)[١].

وشتان بين نظمي هذين الشاعرين، وبين من ارتمى في أحضان القوم؛ فراح يروج لهم، ويمجد بالشعر أعمالهم؛ كابن هانئ، وعلي بن محمد الإيادي التونسي، والأبرقطي، وأحمد بن محمد المروذي.

وللأستاذ محمد اليعلاوي بحث نفيس حول الشعراء الإفريقين الذين عاصروا الدولة الفاطمية ضمن «حوليات الجامعة التونسية» (١٠/ ٩٥-١٧٥)؛ فانظره غير مأمور.

---

(١) لم يزل هذا المسلك في علماء أهل السنة؛ فهذا الشيخ خليل بن علي الموصلي قد أمطر القوم في أرجوزته التي أرخ بها حصار الموصل، وهذا عبدالرحمن السويدي في أرجوزته التي عارض بها قصيدة الموصلي سابق الذكر، ورسالته وقصيدته التي هنّأ بها أهل الموصل، وارخ مآثرهم في الحصار الذي وقع عليهم، وأرجوزته في الثناء على أهل البصرة ومصابرتهم. انظر: «سلك الدرر» (٢/ ١٠٢)، و«حديقة الزوراء» (٤٧٨، ٤٩٢، ٥٥٣).

* ومن صور منافرة علماء أهل السنة للقوم:

حضور مجالس العامة التي كانت تثير الرعب في نفوسهم، وتبحث مكامن الوجل في صدورهم، فتلك الدولة -وكما سبق بيانه- حاولت بشتى الأساليب عزل العامة عن العلماء، ومارست لتحقيق ذلك شتى الوسائل قتلًا، وطردًا، وتخويفًا، لعلمها بخطر ارتباط الأمة بعلمائها، لأنهم وبعد الله ﷻ هم قنطرة الأمان التي تسلكها الأمة وتعبر بها إلى شواطئ النجاة، والفوز بخيري الدنيا والآخرة، ودونهم طرق الضلالة أو الخوافي.

وقد كان للعامة اجتماع كبير في مسجد يطلق عليه: «مسجد السبت»[(١)]، يحظره عدد من أهل العلم والفضل، وكان الإمام أبو بكر بن محمد بن اللباد يحضره، ويتكلف في ذلك، فعوتب في هذا الشأن؛ فقال: قال الله -عز وجل-: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَـٰلِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠]، وحضور هذا المسجد يغيظ بني عبيد. انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٢٨٧)، وانظر: «معالم الإيمان» (٣/ ٢٧).

رابعًا: ومن أبرز مسالك علماء أهل السنة في مواجهة القوم وأمضى أسلحتهم فيهم: عقد المناظرات العلمية مع رجالات تلك الدولة أو من ينتخبونه لهذه المهمة.

---

(١) انظر عن هذا المسجد وقصته: «تراجم أغلبية» (٢٦٥)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٥٧٣)، و«الصراع العقائدي في الفلسفة الإسلامية» (٣٥) ضمن ملتقى الإمام المازري.

وقد برز في ذلك عدد من العلماء الأفذاذ؛ كابن التبان، وابن البرذون، إلا أن جذليها المحكك وعذيقها المرجب الذي بز أقرانه ومن أتى من بعده في هذا الشأن: الإمام المدره أبو عثمان سعيد بن محمد الحداد.

قال الخشني: «وكانت لأبي عثمان مقامات كريمة، ومواقف محمودة في الدفع عن الإسلام، والذب عن السنة، ناظر فيها أبا العباس المخدوم أخا أبي عبدالله الشيعي الصنعاني، بملء فيه، ومنى نفسه مناظرة القرن المساوي، بل مناظرة المتعزز المتعالي، لم يتلعثم لفظاعة المقام، ولا أحجم لهيبة السلطان، ولا خاف ما خيف عليه من سطوة الحدثان، وقد قال له ابنه محمد يومًا: اتق الله في نفسك، ولا تبالغ في مناظرة الرجل! فقال له: حسبي من له غضبت، وعن دينه ذببت». «طبقات علماء إفريقية» (١٩٩).

وقال أبو الأسود القطان: «لو سمعتم ابن الحداد في تلك المحافل وقد اجتمع له جهارة الصوت، وفخامة المنطق، وفصاحة اللسان، وصواب المعاني؛ لتمنيتم أنه لا يسكت». «تراجم أغلبية» (٣٥٧).

وقد تمثل تلك الأمنية -حالًا ومقالًا- غريمه، ومن نافره وآذاه ردحًا من الزمن القاضي أبو العباس محمد بن عبدون الحنفي؛ فقد قال له: «تقدم يا أبا عثمان! فلم يجبه، فقال له: تقدم؛ فليس هذا وقت مهاجرة، **فلسانك سيف الله، وصدرك خزانة الله.**

وإنما أراد ابن عبدون بذلك أن يحرضه على مقارعة القوم». انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٧٥).

وهذا مثال صادق على وجوب التعاون والتآزر بين أهل العلم والإيمان وقت حدوث الفتن، ونزول المدلهمات؛ نابذين نوازعهم النفسية، وخلافاتهم الشخصية وراء ظهورهم، لأنهم علموا أن مثل هذه النوازل وأخواتها لا ترفع إلا بالعمل الجماعي المشروع؛ دون الحزبي الممنوع.

ونظير هذا موقف الإمام اللوذعي أبو محمد عبدالله بن إسحق التبان؛ الذي يملأ الحدقات والمسامع فخرًا وعزًّا؛ «فعندما جدّ عبدالله -المعروف بالمحتال، صاحب القيروان- في طلب أهل العلم ليشرقهم؛ كان من بين طلبته أبو سعيد ابن أبي هشام، وأبو محمد التبان، وأبو القاسم بن شبلون، وابن أبي زيد القيرواني، وأبو الحسن القابسي؛ فاجتمعوا في مسجد ابن اللجام، واتفقوا على الفرار، فقال لهم ابن التبان: أنا أمضي إليه، وأكفيكم مؤنة الاجتماع، ويكون كل واحد منكم في داره.

وقيل: إنهم أرادوا السير إلى عبدالله، فقال لهم: أنا أمضي إليه، أبيع روحي من الله دونكم، لأنكم إن آتى عليكم وقع على الإسلام وهن.

وقيل: لما دخل عليه قال له: قد جئتك عن قوم إيمانهم مثل الجبال، أقلهم يقين أنا». انظر: «ترتيب المدارك» (٤/ ٥٢١).

ولا مجال هنا لسياقة تلك المناظرات[١] لكن سنكتفي منها ببعض

---

(١) انظر طرفًا صالحًا من تلك المناظرات الماتعة في: «الطبقات» للخشني، و«ترتيب المدارك» للقاضي عياض.

ولم يفتأ علماء أهل السنة في الدفاع عن عقيدتهم ودفع باطل القوم بالحجة والبيان؛=

العيون التي تنبئك عما ورائها:

فمن تلك المجالس التي أفصحت عن فطنة أبي عثمان: مجلسه مع أبي

= فهذا الإمام أبو بكر بن العربي قد حكى عن نفسه وعن شيخه أبي الفتح نصر المقدسي طرفًا صالحًا من تلك المناظرات مع كبار الباطنية ومقدميهم في كتابه الماتع «العواصم من القواصم» (٤٧)، انظر: «الاعتصام» (٢/ ١٢٣) للشاطبي.

وهذا العلّامة عبدالله السويدي عندما طلب منه مناظرة القوم ومباحثتهم، والوصول إلى نتيجة ملزمة للطرفين؛ قام في ذلك مقام الليوث، وأسقط من نفسه ما يدب إلى نظائرها في هذه المواطن قائلًا: «ما طلبك السلطان إلا ليلجئك على الإقرار والتصديق بمذهب الإمامية، فأقلّا يرغبك في الأموال؛ فإن أجبته وإلا أكرهك على الإقرار والتصديق، فما رأيك؟

فجزمت على أني أقول الحق ولو كان فيه تلف نفسي، ولا يميلني ترغيب، ولا يزعجني ترهيب، وقلت: إن الإسلام وقف يوم توفي النبي ﷺ، فمشى بسبب أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-، ووقف ثانيًا في محنة القول بخلق القرآن، فدرج بسبب أحمد بن حنبل -رحمه الله-، وفي هذا اليوم وقف الإسلام ثالثًا، فإن توقفت وقف وقوفًا أبديًا -نعوذ بالله من ذلك-، وإن درجت درج درجًا سرمديًا، ووقوفه ودرجه بسبب وقوف أهله ودرجهم، ولا ريب أن أهل تلك الأطراف لهم بهذا الفقير حسن ظن؛ فيقتدون بي؛ إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر!

فجزمت نيتي، وحسّنت طويتي، ووطنت نفسي على الموت حتى أستسهله، وقلت: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره من الله -تعالى-، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله». ثم ساق طرفًا من وقائع تلك المناظرة ولده عبدالرحمن في «حديقة الزوراء» (ص ٥٣٦)، وطبعت تلك المناظرة في رسالة مستقلة بعنوان: «الحجج القطعية لاتفاق الفرق الإسلامية»، ولهذا الهزبر صولات في مواجهة القوم؛ انظر طرفًا منها في «النفحة المسكية» (ص ٢٣٥)، وانظر: «تاريخ العراق» (٥/ ٣١٢) لتعلم طرفًا عن أحوال تلك المناظرة.

العباس مقدم القوم، فقد قال أبو عثمان: دخلت عليه؛ فأجلسني معه في مكانه، وهو يقول لرجل من أهل العراق: المعلم يكون أعلم من المتعلم أبدًا؟ والعراقي يقول: نعم، وأهل المجلس لا ينطقون.

قال: فقلت: بفي شيء، أو أتكلم فتهادى.

وقال: أليس المتعلم يكون أبدًا محتاجًا إلى المعلم؟ والعراقي يقول: نعم.

قال أبو عثمان: وفهمت مراده وقصده، وإنما أراد توكيد الطعن على أبي بكر الصديق؛ إذ سأل عليًّا عن فرض الجدة، وذكر لي معنى ذلك، فبدرت وقلت: أسمع كلامًا يجب لله علي فيه؛ ألا أسكت.

فقال لي: وما ذلك.

فقلت: المتعلم يكون أعلم من المعلم وأفقه، ويكون أفضل منه -أيضًا-.

فقال لي: وما دليلك على ذلك؟

قال: قلت: رسول الله ﷺ؛ حيث يقول: «**رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه**».

قال: قلت: وأخرى ما هو معروف بين الخليقة أن المعلم يعلم الصبيان، فلا يزال يعلم حتى يكبر الصبي، فيعطي الله الصبي من الفهم بخاص القرآن وعامه، وغير ذلك من أسباب العلم ووجوهه؛ ما لا يقدر عليه معلمه...». «طبقات علماء إفريقية» (٢٠١ - ٢٠٢).

ومن مجالسه معه: ما ذكره أبو عثمان؛ فقد قال: «هذا مجلس دار بيني وبينه، ما رأيته أقرب إلى الإنصاف منه فيه، وكأنه في مناظرته لي أنما يناظرني عن مذهب غيره.

وذلك أن المسألة جرت بيننا وبينه في باب الفاضل والمفضول، لأن من أصل مذهبه القول بأنه لا يجوز تقديم المفضول على الفاضل، بعد الاتفاق من الخصمين على الفاضل.

فقلت: أعزك الله بتوفيقه؛ أنا متبع في ذلك لكتاب الله وسنة نبيه - عليه السلام- وذلك لا يخفى على ذي لب نظر في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولا يعدوهما إلى غيرهما.

قال لي: وأين تجد ذلك في كتاب الله؟

قال: قلت له: قال الله: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

فقال عند ذلك كالمغضب: ليس القصة كما توهمت!

فقلت له: والأمر الذي لم أتوهمه وفيه الحق عندك هل إلى ذكره من سبيل؟

فقال: نعم؛ ذكرت خبر طالوت؛ واحتججت فيه بقول نبيهم، وقول أهل الجيش؟!

فقلت له: قال الله: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ [البقرة: ٢٤٧]، فاقصد إلى موضع حجتك ها هنا؟

ثم قلت: أعز الله الأمير؛ لمّا كان خروج طالوت من فوق إذن نبيهم؛ ثبت أن الله قدم المفضول على الفاضل؛ إذ كنا لا نشك -نحن ومن خالفنا- أن نبيهم أفضل من طالوت، وطالوت هو المفضول.

فقال لي: وهكذا اعتقادي.

فقلت: نعم؛ أيها الأمير.

فقال لجميع من حضره ممن حوله من أهل المجلس: أفهموا عنا.

ثم أومأ إلي وقال لي: إنما كان خروج طالوت من تحت يدي نبيهم؛ لا كما توهمت أنه من فوق إذنه، لأن نبيهم هو الذي أخبرهم أن طالوت مقدم على الجيش، فالجيش فلما كان هذا هكذا؛ كان الفاضل بعد هو المفضول، فقد تبين فساد قولك وتناقضه!

فقلت له: إني -بأذنك- استوفي حجتي، فإن أذنت لي في الكلام أتيت على ما أريد؟

فقال لي: قل، ولا تبق من حجتك شيئًا.

فقلت له: نفس الآية لي شاهد، ولا تكون الحجة من غيرها؛ وذلك أن الله أخبر عن نبيهم أنه قال لهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾، ولم يقل: إني بعثته لكم، فلما جاء الخبر من نبيهم، وأضافه إلى الله لا إلى نفسه

وجب بهذا أن أمر طالوت من فوق إذن نبيهم، وكذلك قالت الآية.

ثم قلت له: وهذه سنة رسول الله ﷺ، فانظر منها إلى تقديم المفضول على الفاضل، وهو ما لا ينكره أحد من ذلك أن رسول الله ﷺ أمر على جيش عمرو بن العاص، فكان يقسم الفيء، ويأمر وينهى فيطاع، ويصلي لهم الصلوات، ويشاورونه، ويستأذنونه في جميع شأنهم، وتحت يديه في الجيش
أبو بكر، وعمر؛ وهما جميعًا أفضل منه، لا يشك في ذلك أحد.

وأيضًا النبي ﷺ أمَر على جيش زيد بن حارثة، فكان يفعل في ذلك وفيمن تحت يديه من المسلمين كفعل عمرو بن العاص فيمن تحت يديه من المسلمين، وتحت يديه في الجيش ذو الجناحين جعفر ابن أبي طالب، وهو أفضل من زيد ابن حارثة.

فلما ثبت ذلك -عندنا-، وقام مقام العيان جاز للأمة تقديم المفضول على الفاضل.

فقال لي: نحن لا نقول كقولك: إن للأمة أن تجتمع فتقدم على نفسها إمامًا، وإنما يكون الإمام من اصطفاه الله ورسوله، وأما من لم يقدمه الله على خلقه، ولم يقدمه رسول الله ﷺ؛ فكيف له التقديم؟

فقلت: أعز الله السيد؛ إن الذي اصطفاه الله ورسوله لا يعد من إحدى منزلتين: إما أن ينطق به كتاب ناطق، أو سنة ثابتة عن رسول الله، ولما لم نجد في كتاب الله أن الله نصب إمامًا وفرض طاعته، ولا رسوله لم يقم

إنسانًا بعينه؛ فيقول: أيها الناس! هذا وحي وخليفتي من بعدي، وكان يقول صباحًا ومساءً: «**خلفت فيكم ما أن تمسكتم به لم تضلوا: كتاب ربي، وحواري أصحابي**»، علمنا الحلال والحرام، وما تأتي وما نذر، كان من اجتمع عليه المسلمون ثابت الأمر، صحيح الأحكام، يعمل بكتاب الله وسنة رسوله.

وما لم تجده في كتاب الله ولا في سنة رسول الله؛ فهو مأخوذ من الاجتهاد، ومن اتباع السلف المتقدمين، هذا قولنا، والأمر على ذلك إلى هذا الوقت.

فقال لي: قد ثبت فساد هذا عليك في صدر مناظرتنا مما أوردته عليك في تقديم المفضول على الفاضل.

فلما سمعت كلام رجل يباهت العيان، ويزول عن الحق؛ رأيت الصواب في الإعراض عن معارضته، وذلك أني لم أحتج عليه بحجة عقل، ولا وزن من قياس؛ وإنما قابلته بكتاب الله، وأفعال نبيه ﷺ، وإجماع المسلمين.

وجعل يدخل عليَّ كثرة الاستفهام، وكثرة التكرار؛ بلا حجة حاسمة، ولا برهان مبين!

نعود بالله من الحيرة في الدين، وإياه أسأل المعونة والتوفيق». «طبقات علماء إفريقية» (٢٠٨ - ٢١٠)[1].

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٤، ٥، ٦/ ٧٧، ٤٩٢، ٦٠٣)، و«المقالات =

وما ذكره الإمام أبو عثمان أخيرًا عن حال أبي العباس؛ هو شأن القوم في مناظراتهم ومجادلاتهم، في قديم الدهر وحديثه؛ لأنهم أجهل الناس بالسمعيات، وأبعدهم عن استقامة النهج في العقليات.

□□□

فصل

دور ملوك المسلمين وقادتهم في مواجهة القوم

لقد كان لملوك المسلمين دورٌ بارزٌ في مواجهة الحركات الباطنية[1] وما اتصل بها من جذم؛ لإدراكهم خطورة الأفكار التي تحملها هذه الحركات، وانطلاقًا من مسؤلياتهم الشرعية والأخلاقية في المحافظة على عقيدة الأمة ومنظومتها الأخلاقية.

وقد تنوعت طرق المواجهة هذه؛ إلا أن رحاها يدور على قطبين اثنين:

الأول منهما: مواجهتهم فكريًا:

فقد بعث السلطان (ملكشاه) أحد علماء المسلمين لمناظرة الحسن بن

=الماتعة حول السياسة في القران» للعلامة راغب الطباخ في «مجلة الفتح»، الأعداد (٧٥٣-٧٥٥).

(١) انظر عن الحركات الباطنية المتواجدة في ذلك الوقت: «الحركات الباطنية» (٣٠-٩٨) للباحث يوسف إبراهيم الزاملي.

الصباح وأتباعه؛ علّه يرجع إلى جادة الصواب، إلا أن المناظرة لم تجد نفعًا، فمن ثم استعمل **الوسيلة الثانية**؛ ألا وهي: مواجهة القوم عسكريًّا، والقضاء عليهم.

وصار الأمر بينهم وبين ملك شاه دول[(١)]، ثم استمر الحال بعد وفاته؛ فقد أدرك ابنه (بركيارق) -بعد استقراره في السلطة- خطر القوم، وانسلالهم في صفوف جيشه، فهمّ بالفتك بهم قبل أن يبدأوا به، وتحقق له ما أراد[(٢)]، ولم يهدأ للرجل بال حتى أغرى بهم الخليفة العباسي في بغداد، فجعل الأخير يتتبعهم[(٣)]، وتعاون مع أخيه الأمير (سنجر) لتطهير المجتمع الإسلامي منهم؛ فأرسل حملة كبيرة إلى نواحي قهستانن بقيادة الأمير (بذغش)[(٤)]، وظل الأمير يتتبعهم، ويستأصل شأفتهم؛ لإدراكه حقيقة القوم وخطرهم.

ثم جاء الأمير (محمد السلجوقي)[(٥)]؛ والذي كاد أو قارب لو امتد العمر به أن يقضي على القوم قضاءًا مبرمًا؛ فقد علا رهج الخيل، وأبرق صمصام الحق، ولم يكشف تلك السدفة عن القوم إلا سابق علم الله وقضائه؛ فتنفسوا الصعداء قليلًا بموت الأمير محمد -رحمه الله-.

---

(١) انظر: «تاريخ جهنكشاي» (١٩٥-١٩٦) للجويني.

(٢) انظر: «الكامل» (١٠/ ٣٢٢-٣٢٣) لابن الأثير، و«المنتظم» (٩/ ١٢٠).

(٣) انظر: «المنتظم» (٩١٢٠).

(٤) انظر: «الكامل» (١٠/ ٣٢٤).

(٥) انظر: «الكامل» (١٠/ ٤٢٠).

ثم سلط الله عليهم ابنه السلطان (محمود)، وعامله (عباس) -صاحب الري-؛ فمسهم بهما سوط عذاب[١].

ولم تقتصر الجهود في مواجهة القوم على السلاطين السلاجقة، بل شمر إخوانهم من سلاطين الممالك الأخرى عن ساعد الجد في مواجهة القوم؛ فهذا الأمير (شهاب الدين الغوري) أذاقهم الله به نكالًا[٢]، والقائد (خوارزم شاه) الذي دك قلاعهم، وحطم حصونهم[٣]، وولده (جلال الدين) الذي فعل بهم الأفاعيل[٤].

ولم تقتصر الدائرة على بلاد ما وراء النهرين؛ فقد كان لملوك الشام نصيب وارف في مواجهة القوم، ابتداء من الملك (ألب أرسلان)[٥]، مرورًا بصاحب دمشق (تاج الملوك بوري)[٦]، انتهاءًا بالقائد المظفر (صلاح الدين الأيوبي)[٧] الذي طهر الله به أرض مصر وما والاها من رجس القوم ودنسهم.

وقد كان لبعض سلاطين بني عثمان وولاتهم مواقف كادت أن

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١٢/ ٢٢١).

(٢) انظر: «الكامل» (١١/ ١٦٧).

(٣) انظر: «الكامل» (١٢/ ١٥٣).

(٤) انظر: «الكامل» (١٢/ ٤٧٠).

(٥) انظر: «الكامل» (١٠/ ٤٩٩).

(٦) انظر: «الكامل» (١٠/ ٦٥٧).

(٧) انظر: «المختصر في أخبار البشر» (٣/ ٥٩).

تذهب بأركان المتعصبين من القوم وعروشهم؛ فتلك جالديران وليثها سليم، وعالمها ابن كمال باشا، ومراد الرابع وخطوبه في بلاد ما وراء النهر وبغداد، والفردان أحمد وداود باشا، وغيرهما كثير[١].

ولقد أطلنا في ذكر جهود سلاطين المشرق وقادتهم، وليس ذا بمستغرب؛ فالمشرق سبّاق لكل خير للإسلام وأهله، وهذا بطبيعة الحال لا يعني أن نقلل من جهود الغرب الإسلامي وقادته؛ فقد كاد فرد قريش وجذيلها الخليفة (عبدالرحمن الناصر) أن تربي جهوده على جهود من سبقه، وتعجز اللحق لمن يأتي بعده[٢].

وإذا قدّر للأيام أن تضحك لأمتنا وللتاريخ أن يبتسم لها؛ فإننا نجد في صيحة الكمي مدره الأسرة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين - سلمه المولى- في التحذير من هلال القوم، وخطره في ابتلاع ديارنا، والمس بمقوماتنا، والنيل من مبادئنا؛ ما يذكرنا بتلك الجهود العظيمة التي سبق التنويه بها، ويكون حافزًا للنابهين في التنبه لطلائع القوم، ومواجهة مخططاتهم، فدون ذلك بذل الغالي والنفيس.

ثم رأيت للوزير أحمد باشا كلامًا هامًّا في هذا الباب جاء فيه: «إن عدونا اتخذ أطوارًا قلّد بها هولاكو وتيمور، وعدّ نفسه كأحدهما!.

---

(١) انظر: «الإعلام بأعلام بيت الله الحرام» (ص ١٨٥)، و«حديقة الزوراء» (ص ٦٠٤)، و«مطالع السعود» (ص٥٣٥)، و«الأراء الاعتقادية» (ص ١٢٣) لابن كمال باشا.

(٢) انظر: «البيان المغرب» (٢/ ١٣١، ٢٤٧).

وإننا في حالتنا الراهنة لو تمكن العدو من فرجة من جانبنا فلا يبقى مجال لسد الثغرة في كل الأناضول، بل تبقى الحدود مفتوحة أمامه -لا سمح الله- فلا يعوقه أمر آخر، فاختلال الأمر عندنا يسبب محاذير كثيرة، من شأنها أن تخل بالوضع كله، ويولّد مكاره ليست في الحسبان، ومن الضروري تدارك الأمر والاهتمام له». انظر: «تاريخ العراق» (٥/ ٢٧٢) للأستاذ عباس العزاوي.

□□□

فصل

سياق حادثة أبي يزيد النكاري، وخروج علماء القيروان معه

إن المتأمل في حركة أبي يزيد الخارجي[١] سيجذب انتباهه تنوع المصادر[٢] التي تناولت حركته؛ فهي تنتمي وبشكل عام إلى ثلاثة زوايا

(١) انظر عن تاريخ دخول مذهب الخوارج، وأثره على المغرب العربي: «تاريخ الفتح العربي في ليبيا» للأستاذ الطاهر أحمد الزاوي (١١٧-١١٩) فإنه هام.

(٢) يقول الأستاذ العلامة إحسان عباس: «إن المصادر عن أبي يزيد الخارجي قد مرت في ثلاث مراحل:

أ- مرحلة القضية تصارع قضية أخرى:

وفي هذه المرحلة استطاعت المصادر العبيدية أن تؤكد وبفعل السبق الزمني كل ما=

= تريد أن تصم به أبا يزيد وحركته، ووضعت حول كثير من الحقائق الموضوعية ستارًا كثيفًا من دخان العداوة المذهبية؛ لم يستطع أحد اختراقه.

ب- مرحلة القضية المضادة:

وقد تولتها مصادر سنية لكنها في الوقت نفسه لم تستطع أن تتعاطف مع شخصية أبي يزيد، وقد أدى بها ذلك إلى تقبل كثير من التهم التي رددتها مصادر المرحلة الأولى، وشاركتها في ذلك المصادر الإباضية.

ج- مرحلة النقل المحض:

وإذا استثنينا ابن عذاري الذي مال إلى النقل عن مصادر (المرحلة المضادة)؛ وجدنا أغلب المؤرخين والجغرافيين قد لجأوا إلى نقل روايات مؤرخي المرحلة الأولى مباشرة أو بالواسطة، وباستثناء القاضي عبدالجبار -وهو يتجنب الدخول في التفصيلات- لا نجد أحدا يحاول أن يرى ثورة أبي يزيد من زاوية إيجابية.

وعلى هذا ظل أكثر ما عرف من تفصيلات عن هذه الثورة يمثل ما يريده التاريخ الرسمي؛ لا صورة ما جرى في الواقع. «مجلة الأصالة الجزائرية»، عدد (٤١)، (ص٤٠) بتصرف.

وما ذكره العلامة إحسان عباس -مع اتفاقنا معه بالجملة- إلا أن وسمه المرحلة المضادة بأنها تقبلت كثيرًا من التهم التي رددتها مصادر المرحلة الأولى؛ فيه نظر، أربأ بنفسي عن نعت هذا القول بأن فيه ضربًا من التجني؛ لجلالة العلامة إحسان عباس، ومنزلته في البحث التاريخي والأدبي.

والحق أن المؤرخ مع ما يتطلبه عمله من أمانة تامة في نقل الحوادث، وتحري كبير في مصادر الأخبار، إلا أننا نرفض تجرده من عقيدته وسلوكه في قراءة الأحداث في (موضوعية) مزعومة! نعم لا يحل له أن يكذب أو أن يخيس أو يرفع ويثني؛ انطلاقًا مما يجب أن يكون، بل الواجب قراءة الأحداث، واستنطاق السطور، واقتناص الشوارد؛ وصولًا إلى حكم عادل، أو قضاء نافذ؛ لا ينقضه تخرص المتخرصين، ولا كودنة الجامدين الهامدين. =

متباعدة الأركان:

الأولى: الزاوية الإسماعيلية.

الثانية: الزاوية السنية.

الثالثة: الزاوية الأباضية.

والذي يعنينا من هذه الزوايا: بعض مصادر الزاوية السنية؛ والتي أرخت وفصلت لبيان موقف علماء أهل السنة القيروانين من تلك الحركة، لأن هذا هو موضع العبرة المرادة من هذا التصنيف.

فالبحث مع ما يشهد به راقمه متأسيًا بغيره من المؤرخين الذين اعتبروا حركة أبي يزيد الخارجي صاحب الحمار من أعنف الحركات التي كادت أن تهز عروش الدولة العبيدية، وتؤذن لشمسها بالأفول، فإنه لن يتناول حركة أبي يزيد درسًا لتطورها، وتحليلًا لأسبابها، واستنطاقًا لنتائجها؛ فلهذا موطن آخر.

= وكذا قوله: «لا نجد أحدًا يحاول أن ينظر إلى... من زاوية إيجابية»؛ فأني أخاله انطلق في ذلك مما شاع وأشتهر وذاع وانتشر من ضرورة التجرد أو الموضوعية عند كتابة الأحداث؛ بمعزل عن النظر العقدي والبعد المقاصدي الذي يضبط تضارب الرواة وتعدد الروايات.

فبالله عليك! قل لي أي إيجابية ترتجى من ذلك النكاري؟ وأي ثمرة تستحلى من ذياك الخارجي وحركته التي طمت البلاد وأنهكت العباد واستحلت الحرمات، ثم مارست الغدر والخيانة بعد ذلك بعلية القوم وعينتهم؟! فلا حول ولا قوة إلا بالله!

*** الإرهاصات التي سبقت موقف علماء القيروان:**

«لما وصل أبو يزيد إلى القيروان؛ وقد هجم أصحابه في أبوابها، وعاث عسكره في البلد، وانتهب وأفسد، فحملنا أبا محمد فطيس على أيدينا، ووقفنا به إلى أبي يزيد، وسلمنا عليه، فخاطبه أبو محمد وقال له: أيها الأمير! إني إذا ذكرت الآية التي في سورة محمد ﷺ تذكرت فيك.

قال: وما هذه الآية؟

قال: قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ۝ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٧-٨].

فقال له أبو يزيد: هذا خبر أو شرط، وقد قال الله في كتابه العزيز؛ وهو آكد من ذلك: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

فقال له أبو محمد: إن العسكر هجم في القيروان، وقد عاث وأفسد.

فقال له: ما يحل أن أمنعهم ما أباح الله -تعالى- لهم؛ لأن بلدكم هذا قد أخذته بلا عهد ولا عقد، ألم يشتم النبي ﷺ وأصحابه وعائشة أم المؤمنين؛ وأنتم تسمعون ولا تغيرون؟!

فقال له أبو محمد: كنا مستضعفين.

فقال له: ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها؟[1]، ما أحد أضعف

---

(١) انظر إلى هذا الذهن الخابي! فهو لم يفرق بين حالة الاستضعاف وحالة التمكين، فحاكم القوم على صورة فعلهم؛ دون تحقق الوصف الذي هو مناط الحكم، وانتفاء موانعه.

مني ومن صاحبي، أنا أعرج وصاحبي أعمى، وقد قمنا بما يجب علينا من حق.

فقال له: أيها الأمير! أحسن إلى أهل هذه البلدة.

فقال له أبو عبدالله محمد بن سعيد الخشاب المؤدب: أتيناك بمديح.

فقال: إني امرؤ لا أقبل المديح.

فقلنا له: في الدين.

فقال: فهات؟

فتكلم كلاما بالبربرية؛ أظنه قال: اسكتوا، فصاح العسكر صيحة عظيمة، حتى ظننا أن الدنيا انطبقت، ثم سكتوا حتى لا تسمع صوت أحد، وأصغى إلى أن أنشدته إياها، وأولها:

ألا يا عباد الله قوموا وجاهدوا...

قال: فلما أتممتها صاح بقوم فقال لهم: نادوا في القيروان بأن لا يبقى أحد فيها من العسكر، ففعل ذلك؛ فخرجوا في الوقت». «رياض النفوس» (٢/ ٣٧٠-٣٧١).

سيرة أبي يزيد مع أهل القيروان في أول الأمر:

قال ابن عذاري: «قال ابن حمادة[1]: كان أبو القاسم الشيعي لما مات

---

(١) ابن حمادة هو: أبو عبدالله محمد بن حمادوه أو حمادة، تلميذ القاضي عياض=

أبوه عبيدالله أظهر مذهبه، وأمر بسب الغار والعباء، وغير ذلك من تكذيب كتاب الله -تعالى-، فمن تكلم عذب وقتل، واشتد الأمر على المسلمين، ثم إن أبا يزيد(١) هبط من جبل أوراس يدعوا إلى الحق بزعمه! ولم يعلم الناس مذهبه؛ فرجوا فيه الخير، والقيام بالسنة...

ثم لما وصل أبو يزيد إلى القيروان دخلها في صفر، وأظهر(٢) لأهلها

=ومختصر كتابه «ترتيب المدارك»، وصاحب كتاب «المقتبس في أخبار المغرب والأندلس».

ولا ينبغي أن يخلط بينه وبين أبي عبدالله محمد بن عيسى الصنهاجي صاحب الجزء الذي نشر بعنوان: «أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم»؛ فأنفاس الأخير مع القوم.

(١) هو: مخلد بن يزيد بن كيداد اليفرني الزناتي النكاري الأباضي، أخذ عن عمار الأعمى، وكان يركب الحمار، وتسمى: شيخ المؤمنين، أخذ نفسه بمذاهب النكار، وهم من الخوارج الإباضية؛ يحلل دماء المسلمين وفروجهم، ويسب علي بن أبي طالب، وكان أول أمره بتقيوس يعلم الصبيان، ويعتقد الخروج على السلطان، ويحتسب على الناس في كثير من أفعالهم، وعلى جباة الأموال، فغير في هذا العام على عامل تقيوس، وأمر بقتله؛ فقتله أهل تقيوس، ففزع أبو يزيد عند ذلك وخرج إلى الحج، فلما وصل إلى طرابلس وصل كتاب عبيدالله في طلب قوم من البربر؛ فهرب هو وصاحبه أبو عمار الأعمى، وكان على مذهبه وضلاله فكرًا إلى تيقوس، فورد كتاب عبيدالله في طلبه فيها، فما زال يفر ويستتر إلى أن ظهر أمره بعد ذلك». «البيان المغرب» (١/ ١٩٣-١٩٤). وانظر: «تاريخ الفتح العربي في ليبيا» (١٨٩-١٩٠).

(٢) قد روي عن أبي الجوزاء في تفسير قوله -تعالى-: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، قوله: «هم الإباضية». انظر: الطبري (٧/ ١٥٢)، وابن أبي حاتم (٣/ ١٤٩).

فعلق الإمام أبو محمد ابن عطية في تفسيره «المحرر الوجيز» (١/ ٥٢٣) على ذلك قائلًا: «وهذه الصفة قد تترتب في أهل البدع من الناس إلى يوم القيامة».

خيرًا وترحم على أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، ودعا الناس إلى جهاد القوم، وأمرهم بقراءة مذهب مالك، فخرج الفقهاء والعلماء في الأسواق بالصلاة على النبي ﷺ، وعلى أصحابه وأزواجه...». «البيان المغرب» (١/ ٢١٦ - ٢١٧).

ثم واصل أبو يزيد انتصاراته الخاطفة، فأردف القيروان بالاستيلاء على سوسة، وتقدم نحو المهدية يريد حصارها، وكتب إلى أهل البلاد الداخلين في طاعته يستنفرهم لحصار المهدية.

وعلم القائم بذلك؛ فأمر يوم الجمعة في سلخ ربيع الآخر بحفر خندق حول أرباض المهدية وزويلة، وكتب إلى زيري بن مناد سيد صنهاجة، وإلى سادات كتامة والقبائل يحثهم على الاجتماع، وقتال النكار، فتأهبوا للمسير إلى القائم.

وفي جمادى الأولى أشرفت قوات أبي يزيد على المهدية، وأحاطت بها، ونزلت على خمسة عشر ميلًا منها، بموضع يعرف بخربة الجمل[١].

وباستنفار أبي يزيد لأهل البلاد الواقعة تحت سيطرته لحصار المهدية تعين على أهل القيروان المشاركة في الحصار، وعند ذلك الوقت دخل علماء القيروان في مناقشات ومساجلات علمية لتحديد الموقف الشرعي من

---

(١) انظر عن مراحل الجلاد بين أبي يزيد الخارجي والدولة العبيدية: رسالة الدكتور محمود إسماعيل «الخوارج في المغرب الإسلامي» (١٨٠-١٩٠)، و«القوى السنية في المغرب» (١/ ٤٣٩-٤٧٢) للدكتور محمد أحمد عبدالمولى.

القتال مع أبي يزيد؛ لأنهم في شك من أمره، وجلية خبره في إظهار السنة، وتعظيم الصحابة، ومناقضة عقائد القوم[١]، وقد علموا حكم العلماء في القتال مع الخوارج وأهل الأهواء؛ فقد قال الإمام الآجري: «فلا ينبغي لمن رأى اجتهاد خارجي قد خرج على إمام عدلًا كان الإمام أو جائرًا؛ فخرج، وجمع جماعة، وسل سيفه، واستحل قتال المسلمين؛ فلا ينبغي أن يغتر بقراءته للقرآن، ولا بطول قيامه في الصلاة، ولا بدوام صيامه، ولا بحسن ألفاظه في العلم؛ إذا كان مذهبه مذهب الخوارج». «الشريعة» (٢٥).

ومن قبله الإمام أحمد؛ فقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عنه قوله: «يستعان باليهود والنصارى، ولا يستعان بهم»، أي: أهل الأهواء.

ثم قال: «إن النصارى واليهود لا يدعون إلى أديانهم، وأصحاب الأهواء داعية». «المستدرك على مجموع الفتاوى» (٣/ ٢١٩).

وقول الإمام أحمد هو بلا شك من مستثنيات القاعدة التي سبق نقلها، دع عنك إذا ترتب على ذلك ضرر أعظم. انظر: رسالة الباحث محمد عالم البخاري «القواعد والضوابط الفقهية عند شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابي الجهاد والوقف» (٣٤٨).

---

(١) لقد كان لعلماء أهل السنة في بلاد المغرب العربي مواقف مشرفة في الوقوف ضد التيار الخارجي باعتباره نهجًا منحرفًا ومصادمًا لمنهج أهل السنة، فتارة واجهوا القوم بعقد المناظرات والمجالس العلمية التي كشفوا بها ضعف حججهم وضلالهم، وتارة وقفوا خلف أمرائهم في مواجهتهم. انظر: «جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة» (٣٦٢-٣٧٢).

وقال الإمام القرطبي: «لو خرج خارجي على إمام معروف العدالة وجب على الناس جهاده، فإن كان الإمام فاسقًا والخارجي مظهر للعدل لم ينبغ للناس أن يسرعوا إلى نصرة الخارجي؛ حتى يتبين أمره فيما يظهر من العدل، أو تتفق كلمة الجماعة على خلع الأول، وذلك أن كل من طلب مثل هذا الأمر أظهر من نفسه الصلاح؛ حتى إذا تمكن رجع إلى عادته من خلاف ما أظهر». «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ٢٧٣).

وسئل اللخمي عن قوم من الإباضية سكنوا بين أظهر المسلمين مدة من السنين، ثم أظهروا مذهبهم وأعلنوه، وبنوا مسجدًا يجتمعون فيه...؟

فأجاب عن ذلك قائلًا: «إذا أظهر هؤلاء القوم الذين ذكرت مذهبهم وأعلنوه، وابتنوا مسجدًا يجتمعون فيه، وصلوا العيد بناحية من المسلمين بجماعة؛ فهذا باب عظيم يخشى منه أن تشتد وطأتهم، ويفسدون على الناس دينهم، وتميل الجهلة ومن لا تمييز عنده إليهم؛ فواجب على من بسط الله قدرته أن يثنيهم مما هم عليه...».

ثم قال: «وهم أشد في كيد الدين من اليهود والنصارى، لأن هذين المذهبين -أعني: اليهود والنصارى- قد عرف الناس أنهم كفار، ولا يلبس على الناس أمرهم، ولا يخشى على المسلمين أن يظنوا أن عندهم حقًا.

وهؤلاء يقولون: نحن مسلمون، ويقرؤون القرآن؛ ويخالفون مضمونه، ويقولون: نؤمن بمحمد، ويحدثون بالأحاديث التي تؤدي عنه...». «المعيار المعرب» (٢/ ٤٤٦ - ٤٤٧) لأبي العباس الونشريسي.

وانظر عن اللبس حول هذه الفتيا «تصحيح خطأ تاريخي» (٥) للدكتور الشويعر.

وقال شيخ الإسلام: «الواجب على ولاة الأمور قطعهم -أي: العناصر المشبوهة من دواوين المقاتلة-؛ فلا يتركون في ثغر ولا في غير ثغر، فإن ضررهم في الثغر أشد، فهم بمنزلة من يستخدم الذئاب لرعي الغنم، فإنهم من أغش الناس للمسلمين ولولاة أمورهم، وهم أحرص الناس على فساد المملكة والدولة». انظر: «المجموع» (٣٥/ ١٥٥)، و«مجموع الفتاوى » (٤/ ٢١٤).

وإذا كان هذا الشأن في المقاتلة والجند؛ فما بالك بالقيادة وإسلام الأمر لأهل الأهواء؟!

انظر: رسالة الماجستير للباحث حسن وهدان «أحكام الجهاد عند ابن تيمية وتطبيقاته المعاصرة» (١٧٥).

□□□

فصل

في تمام قصة خروج العلماء مع أبي يزيد لحرب القوم، وانكشاف أبي يزيد عنهم

لم يكن علماء القيروان على ثقة تامة بأبي يزيد، ولم تكن كلمتهم واحدة

في جواز الخروج معه لقتال القوم؛ فقد دارت بينهم -وكما أشرنا قبل قليل- مساجلات علمية، ومناقشات فقهية للوصول إلى الحكم الشرعي في ذلك الخروج، فقد وجه فقهاء القيروان إلى أبي الفضل عباس بن عيسى الممسي يستفتونه في هذه الكائنة؟

فقال لهم: «قد برح الخفاء قتال القوم أفضل من قتال المشركين»، ثم استمهلهم لمرضه على أن يلقاهم في الغد بجامع عقبة.

وفي صبيحة اليوم التالي عقد مجلس النظر، وحضره عدد كبير من المشيخة من أبرزهم:

١ - أبو سليمان ربيع بن سليمان المعروف بربيع القطان.

٢- أبو إسحق إبراهيم بن أحمد السبائي.

٣- أبو الغرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي.

٤- أبو عبدالملك مروان بن نصر الخياط.

٥- أبو حفص عمر بن محمد العسال.

٦- عبدالله بن محمد الشقيقي في جماعة من المدنين[1].

٧- إبراهيم بن محمد المعروف بالعمشاء الحنفي.

ولم يتخلف من الفقهاء المدنيين المشهورين إلا أبو ميسرة أحمد بن نزار؛ وذلك لعماه.

---

(١) انظر: «جهود علماء المالكية» (٣٣٨-٣٣٩)، و«القوى السنية» (٤٤٩-٤٥١).

وقد أجال القوم النظر في الخروج مع أبي يزيد، فتعلل بعضهم ببر والديه[١]، وآخر بثقل وضوئه[٢]، فقال أبو الفضل عباس الممسي: «قد تعلمون أنه يشق عليَّ من الوضوء والوالدة أكثر مما ذكرتم، وغير ذلك من علتي هذه الظاهرة، ولكن لما بلغني من رد الناس الأمر إلي زالت العذر، وإن عزمتم عزيمة رجل واحد؛ فلا أظن عليكم لما وجب عليَّ من جهادهم!»[٣].

فقال أبو إسحاق السبائي: «جزاك الله يا أبا الفضل عن الإسلام وأهله خيرًا، وإنا -والله- نشمر ونجد في قتال اللعين المبدل للدين، فلعل الله أن يكفر عنا بجهادنا تفريطنا وتقصيرنا عن واجب جهادهم».

وكان من حجة أبي إسحاق السبائي في القتال مع أبي يزيد قوله: «هؤلاء من أهل القبلة؛ ويشير بيده إلى أصحاب أبي يزيد، وهؤلاء ليسوا من أهل القبلة؛ يريد: بني عبيد، فعلينا أن نخرج مع هذا الذي من أهل القبلة لقتالهم، فإن ظفرنا بهم لم ندخل تحت طاعة أبي يزيد، والله يسلط عليه إماما

(١) كربيع القطان. انظر: «ترتيب المدارك» (٤/ ٣١٩).

(٢) كابن العمشاء. انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٣١٩).

(٣) شرح أبو عبدالله بن محمد المالكي وجهة الممسي قائلًا: «إن الخروج مع أبي يزيد وقطع دولة بني عبيد فرضًا لازمًا؛ لأن الخوارج من أهل القبلة لا يزول عنهم اسم الإسلام، ويورثوا ويرثوا، وبنو عبيد ليسو كذلك؛ لأنهم مجوس زال، عنهم اسم المسلمين؛ فلا يتوارثوا معهم، ولا ينسبون إليهم». انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٢٣٩)، و«معالم الإيمان» (٣/ ٣٤).

عادلًا يخرجه عنا»[١].

ثم دار أبو الفضل الممسي على المشيخة واحدًا واحدًا، فلم تتفق لهم كلمة في الخروج على بني عبيد مع أبي يزيد، حتى قام المحدث أبو العرب التميمي، فحسم الخلاف بقوله: «اسكتوا»؛ فسكت الناس متأهبين لسماع قوله، فقال: «حدثني عيسى ابن مسكين عن محمد بن عبدالله الجرجاني بإسناده إلى النبي ﷺ أنه قال: «**يكون في آخر الزمان قوم... فإذا أدركتموهم فاقتلوهم؛ فإنهم كفار**» الحديث[٢]، فلما أتم الحديث؛ كبر الناس، وعلت

---

(١) «ترتيب المدارك» (٣/ ٣١٨-٣١٩)، ولا يخلوا كلام السبائي -مع جلالته- من نظر ظاهر؛ إذ يفتقر إلى التخطيط الواعي، والدرس المعمق لمآلات الأمور ونتائجها؛ فقد خطط النبي ﷺ لما دون ذلك بمراحل.

وليس خيار المواجهة، وجسامة الاصطبار، ومشقة الانتظار بالخيار الصائب في دائم الأحوال، فهذا الوزير أحمد باشا عندما أراد الأهالي والجند مواجهة القوات المحاصرة لحاضرة السلام، واختاروا الموت شهادة على أن يموتوا جوعًا؛ دعى الوزير أحمد باشا الرجال البارزين منهم، وبيّن لهم خطل هذا الرأي، وأن النتائج المترتبة عليه أكبر خطرًا، وما فتيئ يبذل الجهود الكبيرة حتى يعدل الناس عن رأيهم، ثم تبين لهم بعد حين صواب ما ذهب إليه وأشار به. انظر: «تاريخ العراق» (٥/ ٢٢٧).

وقد صدق سلفنا وبروا عندما حذروا من زيغة الحكيم وزلة العالم، فبمثل هذا النظر القاصر تستحل الدماء، وتنتهك الأعراض، وتستباح الديار، وتتراجع دعوة الحق في المجتمعات مراحل عديدة، فلعل أجيالًا متطاولة تثوي ولا تذوي، تموت ولا ترى ثمار عملها في تثبيت معاني التدين في أبناء الأمة جرّاء هذه الفتيا ونظائرها، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

(٢) الحديث مروي من طرق عديدة عن علي ابن أبي طالب وابن عباس وأم سلمة، ولا يخلو طريق منها من ضعف أو ضعف شديد، فلعل كثرتها عند أبي العرب هي التي دعته للاحتجاج به.

أصواتهم في الجامع حتى ارتج[(١)]، فلم يجد العلماء بدًّا بعد ذلك من الموافقة والمتابعة تسليمًا لأمر رسول الله ﷺ؛ الذي وجدوه منطبقًا على بني عبيد وما فعلوه من المناكر والكفريات، التي لا يمتري فيها الأغرار؛ فضلًا عن حماة الإسلام وجذعه.

وقال ربيع القطان عند ذلك «أنا أول من يسارع ويندب الناس»[(٢)]، وكان هذا يوم الاثنين لثلاثة عشرة بقيت من جمادى الأولى سنة ثلاثة وثلاثين، وعقدوا أمرهم على الخروج إلى المصلى بالسلاح الشاك، فلما كان من الغد خرجوا؛ واجتمعوا بالمصلى بالعدة الظاهرة، فضاق بهم الفضاء من كثرتهم، وتواعدوا للخروج، والنظر في الأزواء، ثم اجتمعوا يوم الأربعاء في السلاح، فركب ربيع فرسًا عليه درع مصبوغ، وتقلد سيفًا، وحبس رمحًا، وقد تعمم بعمامة حمراء، وأبو سعيد ابن أخي هشام يمشي معه على عنقه السيف مصلتًا.

وركب أبو العرب، وتقلد مصحفًا، وركب غيرهما في السلاح الشاك، وشقوا القيروان ينادون بالجهاد، وقد شهروا السلاح، وأعلنوا بالتهليل والتكبير، وتلاوة القرآن، والصلاة على النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، والترحم على أصحابه وأزواجه -رضي الله تعالى عنهم-، فاستنهضوا الناس للجهاد، ورغبوا فيه.

---

(١) انظر: «معالم الإيمان» (٣/ ٤٤).

(٢) انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٣١٩).

فلما كان يوم الجمعة ركبوا بالسلاح التام والبنود والطبول، وأتوا حتى ركزوا بنودهم قبالة الجامع، وكانت سبعة بنود:

بند أحمر للممسي، مكتوب فيه: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، لا حكم إلا لله؛ وهو خير الحاكمين.

وبندان أحمران لربيع، في أحدهما: بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وفي أحدهما: ﴿نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ﴾ [الصف: ١٣]، على يد الشيخ أبي يزيد: اللهم أنصر وليك على من سب نبيك وأصحاب نبيك.

وبند أصفر لأبي العرب، مكتوب فيه: بسم الله الرحمن الرحيم. ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ ...﴾ [التوبة: ١٢] الآية.

وبند أخضر لأبي نصر الزاهد، فيه: لا إله إلا الله، ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾ [التوبة: ١٤].

وبند أبيض بيد السبائي، فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، محمد رسول الله، وأبو بكر الصديق، وعمر الفاروق.

وبند أبيض لابن العمشاء -وهو أكبرهم-، مكتوب فيه: لا إله إلا الله، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ...﴾ [التوبة: ٤٠] الآية.

وحضرت صلاة الجمعة، فخطب خطيبهم أحمد بن أبي الوليد خطبة بليغة، وحرض الناس على الجهاد، وسب بني عبيد، ولعنهم، وأغرى بهم، وتلا: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ...﴾ [النساء: ٩٥] الآية، وقال: «يا أيها الناس! جاهدوا من كفر بالله وزعم أنه رب من دون الله -تعالى-، وغير

أحكام الله -عز وجل-، وسب نبيه وأصحاب نبيه وأزواج نبيه». فبكى الناس بكاء شديدًا.

وقال -أيضًا-: «اللهم إن هذا القرمطي الكافر الصنعاني المعروف بابن عبيدالله المدعي الربوبية من دون الله جاحد لنعمتك، كافرًا بربوبيتك، طاعنًا على أنبيائك ورسلك، مكذبًا لمحمد ﷺ نبيك وخيرتك من خلقك، سابًّا لأصحاب نبيك، وأزواج نبيك أمهات المؤمنين، سافكًا لدماء أمته، منتهكًا لمحارم أهل ملته[1]؛ افتراء عليك، واغترارًا بحلمك.

اللهم فالعنه لعنًا وبيلًا، وأخزه خزيًا طويلًا، واغضب عليه بكرةً وأصيلًا، وأصله جهنم وساءت مصيرًا؛ بعد أن تجعله في دنياه عبرة للسائلين، وأحاديث للغابرين.

وأهلك اللهم متبعه، وشتت كلمته، وفرق جماعته، واكسر شوكته، واشف صدور قوم مؤمنين»، ونزل فصلى ركعتين وسلَّم، وقال: «ألا إن الخروج غدًا السبت -إن شاء الله تعالى-»[2].

ثم قام الإمام ربيع القطان، فأمتطى صهوة فرسه؛ وعليه عدة القتال،

---

(١) لا بد من التنبه إلى هذه الأوصاف؛ فكل واحد منها -على تفصيل في بعضها- يعد مكفرًا؛ وفق الشروط المعتبرة والمنصوص عليها عند أهل العلم، فكيف بها مجتمعة في شخص واحد؟!

فبهذه الأوصاف والمناطات استجاز أهل العلم الحكم بالتكفير، وإلا فإن دون ذلك الخروج وما يترتب عليه من مفاسد وشرور لا يعلمها إلا الله!

(٢) انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٣٤٣-٣٤٤)، و«معالم الإيمان» (٣/ ٣٣)

فأستنهض الناس، وخطب فيهم قائلًا: «الحمد لله الذي أحياني حتى أدركت عصابة من المؤمنين اجتمعوا لجهاد أعدائك وإعزاز دينك.

يا رب! بأي عمل بأي شيء وصلت لهذا»، ثم أجهش بالبكاء؛ حتى جرت دموعه على لحيته.

وأردف قائلًا: «والله لو رآكم محمد لسر بكم»[1]، ثم ما برح يحرض الناس ويستنهضهم كلما سنحت له فرصة لذلك[1]. ٢

وتقدمت ركاب أهل القيروان بقيادة علمائهم وزهادهم، فلما دنوا من المهدية، وأطبقوا عليها الحصار؛ طفق أبو العرب التميمي يحدث الناس بكتاب «الإمامة» لمحمد بن سحنون، مستنهضًا عزائمهم، نافخًا نسمات الإيمان في صدورهم، فآتى الأمر أكله في القوم؛ حتى حفظ عنه قوله: «سماع هذا الكتاب أفضل عندي من جميع ما كتب؛ لكثرة من سمعه منهم»[2].

ولكن أبا يزيد وكأني به أراد أن يستوثق من القوم طالبهم بتجديد البيعة له؛ فقد قال السبائي: «كنا بمناخ أنا والممسي، وربيع، ومروان، وأبو العرب، وجماعة؛ إذ خرج علينا أبو يزيد؛ فقال: بايعوني، فإن النبي ﷺ لم يخرج إلى غزاة ولا بعث حتى جدد البيعة في أعناق الصحابة، فسكتوا بأسرهم.

فقال أبو إسحق السبائي: نعم؛ نبايعك على كتاب الله، وسنة رسول

---

(١) انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٣٤٤)، و«معالم الإيمان» (٣/ ٣٤).

الله ﷺ، ومذهب مالك[١].

قال: فقلت: أنت رجل من أهل القبلة توحد الله، خرجت لجهاد أعداء الله -تعالى-، فخرجنا ننصرك عليهم، فوثب أبو يزيد، وقال: لا بأس إذا قالوا»[٢].

وبعد أن استوثق أبو يزيد من أهل القيروان؛ نهض بهم، وزحف على المهدية؛ والتي كان أهل العلم يسمونها: «المردية»، مناقضة للقوم[٣] زحفته الثالثة[٤]، فحصروهم، وتمكنوا منهم، ورزقوا الظفر عليهم، فأبانها أبو يزيد عند ذاك خارجية بغيضة، فقال لأصحابه: «إذا التقيتم مع القوم فانكشفوا عن أهل القيروان؛ حتى يتمكن أعدائكم من قتلهم، فيكونوا هم الذين قتلوهم لا نحن، فنستريح منهم»[٥].

---

(١) انظر عن أثر المذهب المالكي في المغرب العربي: «مباحث في المذهب المالكي بالمغرب» للدكتور عمر الجيدي (١٥-٣١).

(٢) انظر: «رياض النفوس» (٢/ ٣٣٩)، و«ترتيب المدارك» (٣/ ٣٨٨).

(٣) انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٣١٥).

(٤) انظر عن بقية زحفاته: «اتعاظ الحنفا» (١/ ١٥٨-١٥٩)، و«القوى السنية» (١/ ٤٦٣)، و«الخوارج في المغرب الإسلامي» (١٨٠-١٩٠).

(٥) هذا هو الصحيح في تعليل حركة أبي يزيد مخلد بن كيداد، وإلا فإن الدارس لتاريخ المغرب العربي سيجد إتونًا من التحليل وألوانًا من التعليل لتلك الحركة يفرغها عن محتواها الحقيقي، ويصبغها بلون أجنبي عن حقيقتها، فبينما ترى (جوتييه) يضعها في إطار الصراع التقليدي بين البربر والبرانس؛ تجدها نزعة البربر الاستقلالية من الناحية السياسية

أراد أن يتبرأ من معرة قتلهم عند الناس، وأراد الراحة منهم؛ لأنه فيما ظن إذا قتل شيوخ القيروان وأئمة الدين تمكن من أتباعهم، فيدعوهم إلى ما شاء فيتبعونه.

فقتل من صلحاء القيروان وفقهائها في تلك الموقعة؛ والتي تسمى: «الوادي المالح» من أراد الله سعادته، وختم له بالحسنى -بإذن الله-، وكان من بين أولئك: أبو الفضل المسمي، وربيع القطان، ومحمد بن علي البقال، في خمسة وثلاثين رجلًا من الفقهاء والصالحين، وذلك في رجب سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة[1].



= فهي نزاع بين قوى مغربية في إطار أعم من الصراع العقدي بين أهل السنة وبني عبيد، والحق الذي لا مرية فيه أنها ليست حركة سنية ألبتة، بل حركة خارجية محضة، لا تمت إلى عقائد ومنهج أهل السنة بصلة، وجدت كردة فعل عقدية واجتماعية على وحشية وفضاعة بني عبيد. انظر: «مرحلة التشيع في المغرب العربي» (٩) للدكتور محمد طه الحاجري. وانظر: «تاريخ الفتح العربي في ليبيا» (١٤٠)، للأستاذ الطاهر أحمد الزاوي.

والناظر في التاريخ نظر استقراء واستقصاء سيجد أن ثمة ترابط عبر البعد المكاني الذي تشكلت عليه الدولة الإسلامية ممتدًا في غياهب عمرها الزمني بين حركات الخوارج وعقائد القوم وفرقهم.

(١) انظر: «البيان المغرب» (١/ ٢١٨)، و«ترتيب المدارك» (٣/ ٣٢١).

وانظر في الأخير و«رياض النفوس» (٢/ ٣٤٥) تطلب بني عبيد لجثة الممسي

فصل

شذرة في أهم النتائج التي توصل إليها أهل السنة بعد نكبة وادي المالح

قال ابن عذاري مبينًا موقف جماعة أهل السنة في القيروان بعد جريمة أبي يزيد: «... وسقط في أيدي الناس، وقالوا: قتل أولياء الله شهداء، ففارقوه، وأشتد بغضهم له، أعني: لأبي يزيد». «البيان المغرب» (١/ ٢١٨).

وموقف أهل السنة في القيروان لا تكاد تجد عناءً في شرحه وتفسيره، **فهذا هو شأن الفتن والنوازل إذا حلت استعجمت وأغلقت؛ إلا على من نور الله بصيرته بالعلم الراسخ والعمل الصالح، وإذا أدبرت أبصرها العمش والغوغاء والثول والخرقاء.**

وقال القاضي عياض: «ففارق الناس أبا زيد بالقيروان، وأظهروا السنة، وحلقوا بالجامع، فلما دخل ظفر إسماعيل بأبي زيد[1]، ودخل القيروان سلط الله به[2] على جماعة منهم سوط عذاب». «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٢١).

فأيقن أهل السنة أن لا سبيل لهم للخلاص من أولئك القوم إلا

---

(١) انظر عن مصير أبي يزيد وشناعة ما فعل به بأيدي القوم: «البيان المغرب» (١/ ٢٢٠).

بالعودة لدينهم، وعض النواجذ على الأسباب الحقيقية لنجاتهم؛ وإلا فإن تكنب الطريق القويم وإسلام القياد لزعانف طارئين لا يمكن أن يأتي إلا بكل حوب عظيم، وويل مقيم!

* **ومما يتوجب لفت نظر أهل السنة إليه:**

إن فئتي الغلو والتعصب ونزاعهما على أي بقعة من ديارهم مما يسترعي يقظتهم، وترك الانجرار ورائهم في ساعة من التطامن العقلي، والانحلال الخلقي؛ فيصبحوا لقمة سائغة لكلا الفريقين، فهؤلاء يريدوا منهم أن يكونوا شهداء لتمكين سلطانهم، وأولئك واسطة لتأمين قهرهم واستعبادهم.

* **ومما ينبغي إضافته والتذكير به:**

ضرورة الحذر والتنبه عند العمل مع أهل البدع والضلال، وإنعام النظر في المصالح والمفاسد ومآلات الأمور، واستحضار الدرس التاريخي وتجارب السابقين؛ فإن لأهل البدع جذم بتاريخهم، ورغبة في استعادة الأمجاد؛ ولو بصور وأفكار يجد الباحث فيها لأول وهلة جدة واختلافًا عما سبق، لكنها تنطوي في حقيقتها على خبنة أو دسيسة تؤيد مذهبهم، وتردي خصمهم.

* **ومما تجدر الإشارة إليه:**

ضرورة الترابط الوثيق بين الأمة وقياداتها الفكرية والعملية، وإن

محاولة بائسة لفل تلك اللحمة أو النيل منها.

وإن ذلك الترابط لا يتم إلا من خلال الاتصال الوثيق بين الأمة وقياداتها، والإيمان العميق بالدور الذي تحتمه الأمانة الشرعية، والمسئولية الأخلاقية على القيادة تجاه أمتها، فإن تصرف أولاء منوط بقاعدة الوكالة والأمانة الشرعية، وليس بالاستئثار والوصاية الفكرية.

والحق أن جماح القلم لا عنان له عند الحديث عن النتائج والتوصيات التي يمكن الخلوص إليها؛ من حوادث الدهر، ووقائع التاريخ، لكن لا بد من لجم العنان؛ لأن طول الحديث سيخرج الإضاءة على هذه الحادثة التاريخية عن مسارها المرسوم، والغاية المرتجاة منها، والله ولي التوفيق.



محتويات الكتاب

□□□